

التَّيْقِيْدُ السَّنَوِيُّ

الثالث والستون
السنة المالية

2019



مَصْفِيَّ الْيَبْيَا الْمَرْكُزِي

الْيَقِيرُ السَّيْنُونِي

الثالث والستون

السنة المالية

2019



- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2019
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

بريد مصور (فاكس): + (218) 21 - 4441488

هاتف: + (218) 21-3333591 / 9

الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

السويقت: CBLJLYLXXXX

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : + (218) 61 - 9091161 / 8

بريد مصور (فاكس) : + (218) 61 - 9091169

فرع سرت :

هاتف : + (218) 54 - 63750 / 4

بريد مصور (فاكس) : + (218) 54 - 5265142

فرع سبها :

هاتف : + (218) 71- 627771 / 3

بريد مصور (فاكس) : + (218) 71 - 621800

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : + (218) 21- 4773901

بريد مصور (فاكس) : + (218) 21 - 4773903

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.ly

المحتويات

1 تقديم

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

7 أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

7 ● النمو الاقتصادي

9 ● البطالة

10 ● التضخم

11 ● التجارة العالمية

13 ● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية

14 ● التطورات النفطية الدولية

14 - أسعار النفط

15 - العرض

16 - الطلب

17 ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

20 ● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

20 ● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

25 ● الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم

27 ● التطورات النفطية المحلية

ثانياً : المالية العامة

31 ● المالية العامة لعام 2019

31 - الموقف التنفيذي للترتيبات المالية للسنة المالية 2019

31 - الإيرادات

34-النفقات العامة

ثالثاً : القطاع الخارجي

- 35● ميزان المدفوعات
- 35- الحساب الجاري
- 38- الحساب الرأسمالي والمالي
- 39- الميزان الكلي
- 41● التجارة الخارجية

رابعاً : التطورات النقدية

- 49● التطورات النقدية
- 49- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
- 51- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
- 52- سعر صرف الدينار الليبي
- 54● مصرف ليبيا المركزي
- 54- جانب الأصول
- 55- جانب الخصوم
- 58● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي
- 70● المصارف التجارية
- 73- جانب الأصول
- 76- جانب الخصوم
- 80● المصرف الليبي الخارجي

تقديم

يستعرض هذا التقرير بشكل موجز أهم التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي والمحلي خلال عام 2019، حيث يستعرض الجزء الأول منه التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، أما الجزء الثاني من التقرير فيستعرض التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي خلال عام 2019، وأهم الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنتائج المتحققة منها.

فعلى المستوى الدولي، تشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ نسبة نمو الاقتصاد العالمي، لتصل إلى نحو 2.9%، مقابل نسبة نمو بلغت 3.6% عام 2018، ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، منها النزاع التجاري الأمريكي الصيني، والخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

أما على الصعيد المحلي، لا تزال حالة الانقسام السياسي والمؤسسي وتردي الأوضاع الأمنية تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي منذ عام 2014، وخلقت العديد من التشوهات والأزمات، والتي بدورها انعكست على تردي الأوضاع المعيشية للمواطن، وتدهور قيمة الدينار الليبي، وارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار، كما لا تزال هذه الأوضاع المتردية تعيق جهود مصرف ليبيا المركزي والحكومة في تنفيذ حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية.

وبالرغم من كل تلك المعوقات المشار إليها، فقد سجل الاقتصاد الليبي تحسناً ملحوظاً عام 2019، ويأتي ذلك كانعكاس لاتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، والتي من أهمها دعم المؤسسة الوطنية للنفط بالموارد المالية لزيادة القدرة الإنتاجية، وقرار المجلس الرئاسي رقم (1) لعام 2019 بتخفيض قيمة الرسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية، وغيرها من الإجراءات الأخرى، حيث أمكن من خلال هذه الإجراءات تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية الموضوعة، والتي انعكست بصورة مباشرة على تحسن ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والمالية.

ومن أهم التطورات التي شهدتها عام 2019، تحسناً ملحوظاً في كميات إنتاج وتصدير النفط الخام من الحقول والموانئ النفطية، ليصل متوسط إنتاج النفط الخام في 2019 إلى 1.097 مليون برميل في اليوم، مقابل 951.0 ألف برميل في اليوم في المتوسط عام 2018، بينما انخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 64.1 دولاراً للبرميل في المتوسط عام 2019، مقابل 69.5 دولاراً للبرميل عام 2018.

أما فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة (الترتيبات المالية) لعام 2019، وبالرغم من ضبط معدلات الإنفاق العام عند مستويات مقبولة، إلا أن استمرار السياسة المالية التوسعية للإنفاق العام هدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في المدى المتوسط والطويل، خصوصاً في ظل استمرار ازدواجية الصرف من حكومتين، واستمرار توجيه الإنفاق العام إلى النفقات التشغيلية التي تستحوذ على قرابة 92.0% من إجمالي الإنفاق العام، شكّلت منها المرتبات قرابة 53.0%، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسة المالية، وتنفيذ الإجراءات الموضوعية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ونتيجةً للتحسن النسبي في مستوى إنتاج النفط الخام، فقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على تحسن ملحوظ في وضع الميزانية العامة مقارنةً بعام 2018، حيث ارتفعت إيرادات الميزانية لتصل إلى 57.4 مليار دينار، مقابل 49.2 مليار دينار خلال عام 2018، منها 31.4 مليار دينار إيرادات نفطية، مشكّلة ما نسبته 55.0% من إجمالي الإيرادات، بينما شكّلت إيرادات مبيعات النقد الأجنبي ما نسبته 41.0% من إجمالي الإيرادات، أي ما قيمته 23.4 مليار دينار، فيما بلغت نسبة الإيرادات الأخرى 4.0%. أما فيما يخص النفقات العامة، فقد بلغ إجمالي المبالغ المسيلة حوالي 45.8 مليار دينار، شكّلت منها المرتبات وما في حكمها نسبة 53.0%، ومشروعات وبرامج التنمية نحو 10.0%، والدعم 16.0%، ونفقات عمليات التشغيل 21.0%. كما حققت الترتيبات المالية لعام 2019 فائضاً يُقدَّر بنحو 11.6 مليار دينار، مقابل فائض بلغ 9.9 مليار دينار عام 2018.

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي، فالبيانات التقديرية لميزان المدفوعات تشير إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام محل التقرير، فقد سجّل الميزان الكلي عجزاً طفيفاً بلغ 717.5 مليون دينار عام 2019، مقابل فائض بلغ 9.8 مليار .

ومن أهم التطورات التي شهدتها عام 2019، تحسناً ملحوظاً في كميات إنتاج وتصدير النفط الخام من الحقول والموانئ النفطية، ليصل متوسط إنتاج النفط الخام في 2019 إلى 1.097 مليون برميل في اليوم، مقابل 951.0 ألف برميل في اليوم في المتوسط عام 2018، بينما انخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 64.1 دولاراً للبرميل في المتوسط عام 2019، مقابل 69.5 دولاراً للبرميل عام 2018.

أما فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة (الترتيبات المالية) لعام 2019، وبالرغم من ضبط معدلات الإنفاق العام عند مستويات مقبولة، إلا أن استمرار السياسة المالية التوسعية للإنفاق العام هدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في المدى المتوسط والطويل، خصوصاً في ظل استمرار ازدواجية الصرف من حكومتين، واستمرار توجيه الإنفاق العام إلى النفقات التشغيلية التي تستحوذ على قرابة 92.0% من إجمالي الإنفاق العام، شكّلت منها المرتبات قرابة 53.0%، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسة المالية، وتنفيذ الإجراءات الموضوعة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ونتيجةً للتحسن النسبي في مستوى إنتاج النفط الخام، فقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على تحسن ملحوظ في وضع الميزانية العامة مقارنةً بعام 2018، حيث ارتفعت إيرادات الميزانية لتصل إلى 57.4 مليار دينار، مقابل 49.2 مليار دينار خلال عام 2018، منها 31.4 مليار دينار إيرادات نفطية، مشكّلة ما نسبته 55.0% من إجمالي الإيرادات، بينما شكّلت إيرادات مبيعات النقد الأجنبي ما نسبته 41.0% من إجمالي الإيرادات، أي ما قيمته 23.4 مليار دينار، فيما بلغت نسبة الإيرادات الأخرى 4.0%. أما فيما يخص النفقات العامة، فقد بلغ إجمالي المبالغ المسيلة حوالي 45.8 مليار دينار، شكّلت منها المرتبات وما في حكمها نسبة 53.0%، ومشروعات وبرامج التنمية نحو 10.0%، والدعم 16.0%، ونفقات عمليات التشغيل 21.0%. كما حققت الترتيبات المالية لعام 2019 فائضاً يُقدَّر بنحو 11.6 مليار دينار، مقابل فائض بلغ 9.9 مليار دينار عام 2018.

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي، فالبيانات التقديرية لميزان المدفوعات تشير إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام محل التقرير، فقد سجّل الميزان الكلي عجزاً طفيفاً بلغ 717.5 مليون دينار عام 2019، مقابل فائض بلغ 9.8

مليار دينار عام 2018، بينما حقق الميزان التجاري فائضا عام 2019 بلغ 14.6 مليار دينار مقابل 21.9 مليار دينار فائضا محقق عام 2018.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع على أساس سنوي انخفاضا بمقدار 2.2 مليار دينار، أي بنسبة انخفاض بلغت 2.0%، ليصل إلى 108.5 مليار دينار، مقابل 110.7 مليار دينار في نهاية عام 2018، وقد شكّلت العملة خارج المصارف إلى عرض النقود نسبة 33.8%.

أما على المستوى المصرفي، فقد أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 (عدا الحسابات النظامية) انخفاضا، ليصل إلى نحو 185.7 مليار دينار، مقابل 192.5 مليار دينار في نهاية عام 2018، حيث سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً، لتصل في نهاية العام موضوع التقرير إلى 39.0 مليار دينار، مقابل 36.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، وبلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية نحو 146.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 156.2 مليار دينار عام 2018.

أما بخصوص المصارف التجارية، فقد أظهرت الميزانية المجمعة لها انخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنسبة 3.8%، لتصل إلى 112.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 117.1 مليار دينار في نهاية عام 2018. أما رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية، فقد ارتفع من 16.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 16.9 مليار دينار في نهاية عام 2019. أما ودائع العملاء لدى المصارف التجارية، فقد انخفضت من 93.7 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 88.9 مليار دينار في نهاية عام 2019، بمعدل بلغ 5.3%

مما تقدم ذكره فإن مصرف ليبيا المركزي يوجه الشكر إلى كافة مؤسسات الدولة، ويشيد بالجهود المبذولة خلال عام 2019، والتي من خلالها أمكن تحقيق بعض الأهداف المالية والاقتصادية وأهمها تحقيق فائض في الميزانية العامة، وتحسن ملحوظ في قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي، وتراجع في المستوى العام للأسعار وغيرها من المؤشرات الأخرى.

ويأمل المصرف تكثيف المزيد من الجهود بين مؤسسات الدولة لإقرار حزمة من الإجراءات الأخرى، لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية
والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

● النمو الاقتصادي:

شهد الاقتصاد العالمي عام 2019 العديد من الأحداث الصعبة، والتي كان من أهمها التوتر التجاري بين أكبر اقتصادين فاعلين في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين"، الأمر الذي انعكس على نتائج الأعمال وتوقعات الأداء في جميع القطاعات الاقتصادية، الكلية منها والجزئية. كانت الحرب التجارية العنوان الأبرز للتطورات الاقتصادية في العالم خلال العام موضوع التقرير، باستخدام الرسوم الجمركية في مواجهة بعضهما البعض؛ فقامت الولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2019 بفرض رسوم جمركية على مجموعة من الواردات الصينية بنسب تراوحت بين 10.0% و 25.0%، في المقابل قامت الصين في نفس الشهر بفرض رسوم جمركية على واردات النفط الأمريكية بواقع 5.0% في المقابل، لم تمنع هذه الحرب التجارية هذين البلدين من إجراء مفاوضات تجارية؛ ففي 19 أكتوبر، توصلت الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق تجاري جزئي، تنص المرحلة الأولى منه على شراء الصين منتجات زراعية أمريكية بقيمة تتراوح بين 40 و 50 مليار دولار سنوياً، مقابل تخلي الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية على بضائع بقيمة 350 مليار دولار.

وبسبب هذه الحرب التجارية، تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 2.9% في عام 2019، متراجعاً عن 3.6% في عام 2018، متأثراً بتباطؤ الاقتصاد الصيني، وانكماش الاقتصاد في كل من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، حيث كان القطاع الصناعي أكثر المتضررين في هذه الدول. وبالتالي، انخفض الطلب العالمي، الذي رمى بظلاله على جميع القطاعات الاقتصادية في دول العالم، بما في ذلك أسعار السلع الأولية. وبذلك يُعتبر الاقتصاد العالمي لعام 2019 قد سجل أدنى وتيرة نمو منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لما شهده هذا العام من مخاطر عديدة، من بينها مخاطر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "Brexit"، وما ترتب عليه من حالة عدم اليقين لآثاره على المملكة المتحدة، والتوترات السياسية التي شهدتها المملكة بسبب صفقة الخروج. هذا بالإضافة إلى التوترات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وخصوصاً التوترات السياسية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي للعام الثاني على التوالي، وذلك بسبب تراجع وتيرة نمو النشاط الاقتصادي نتيجة لحالة عدم اليقين المحيطة بمخرجات

المفاوضات التجارية الصينية الأمريكية، ليسجل بذلك الاقتصاد الأمريكي نسبة نمو بلغت 2.3% خلال العام 2019، مقابل نسبة بلغت 2.9% خلال العام 2018. وانخفض معدل البطالة إلى 3.7% في ديسمبر 2019، مقابل معدل بلغ 3.9% في نفس الشهر من عام 2018. في حين ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 1.0%، وبأقل من المتوقع، في المقابل تراجع الاستثمارات الثابتة للأعمال التجارية، خاصة في النصف الثاني من العام موضوع التقرير. وفي منطقة اليورو، تشير البيانات إلى أن النمو السنوي لمنطقة اليورو قد بلغ 1.2% خلال عام 2019، مقابل نمو بلغ 1.9% خلال عام 2018، ويرجع السبب في ذلك بشكل جزئي إلى حالة عدم اليقين حول مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والجدال الذي حصل حول إذا ما كانت المملكة ستخرج باتفاق أو بدونه. ومن ناحية أخرى، ساهمت الحرب التجارية الصينية الأمريكية في إضعاف النشاط الاقتصادي لدول منطقة اليورو، ليسجل النمو الاقتصادي لكل من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا نسباً متباطئة خلال العام 2019 بلغت 0.6%، 1.3%، و0.3% على التوالي. وارتفع معدل التضخم ليصل إلى 1.4% في المتوسط في عام 2019، مقارنة بمعدل بلغ 2.0% في المتوسط في عام 2018. في حين واصل الاقتصاد استقراره في المملكة المتحدة عند مستوى نمو بلغ 1.4% خلال عام 2019، وساهم إنفاق المستهلك بشكل إيجابي في النمو الكلي، بينما اتخذت استثمارات الأعمال التجارية اتجاهاً منخفضاً نتيجة عدم اليقين المتعلق بعملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فعلى الرغم من الإعلان عن المرحلة الأولى من الصفقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية للصين لا تزال قائمة. فقد تباطأت التجارة العالمية، وتأثر القطاع الصناعي في الصين بشدة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الصين إلى 6.1% خلال عام 2019، مقابل معدل نمو بلغ 6.7% خلال عام 2018. وفي اليابان، تشير البيانات إلى أن النمو بلغ 0.7% خلال عام 2019، مقابل معدل نمو بلغ 0.3% خلال عام 2018، فعلى الرغم من مؤشرات التعافي الإيجابي في بداية عام 2019. فقد سجل الربع الرابع انخفاضاً حاداً في النشاط الاقتصادي، وذلك جراء التباطؤ لدى الشركاء التجاريين في الخارج، وزيادة ضريبة الاستهلاك، وكذلك الكوارث الطبيعية. وسجلت اليابان معدل تضخم أدنى بين الاقتصادات المتقدمة، حيث سجل المعدل 1.4% في عام 2019، مقابل معدل بلغ 2.0% في عام 2018.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلم تكن اقتصادات دول هذه المجموعة بمنأى عن الظروف الاقتصادية العالمية، حيث شهدت هي الأخرى تباطؤاً في النمو الاقتصادي خلال عام 2019، لتصل نسبة النمو إلى 1.2%، مقابل نمو بلغ 1.8% خلال عام 2018. فعلى الرغم من تحسن نسبي في أوضاع بعض الأسواق المالية، إلا أن انخفاض أسعار النفط العالمية خلال العام نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وضعف الطلب، أدى إلى تراجع عائدات الدول المصدرة للنفط في المنطقة، ما انعكس سلباً على معدلات نموها الاقتصادي. فقد سجلت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر وقطر معدلات نمو متباطئة خلال عام 2019 بلغت 0.3% و 0.7% و 0.7% و 0.1% على التوالي.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

"نسب مئوية"

2019	2018	مجموعة الدول
2.9	3.6	العالم:
1.7	2.2	البلدان الصناعية:
2.3	2.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.2	1.9	دول منطقة اليورو
0.7	0.3	اليابان
1.4	1.3	المملكة المتحدة
1.6	2.3	دول صناعية أخرى
3.7	4.5	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (*):
2.1	3.2	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
5.5	6.3	الدول الناشئة والنامية في آسيا
6.1	6.7	- الصين
1.2	1.8	دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
0.3	2.4	- المملكة العربية السعودية
0.1	1.1	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.1	3.3	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020

- الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

● البطالة :

شهدت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2019 انخفاضاً، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 4.8%، مقابل 5.1% عام 2018، وانخفضت أيضاً معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2019 لتصل إلى 3.7%، مقارنةً بمعدل وصل إلى 3.9% لعام 2018، وذلك نتيجة زيادة عدد الوظائف بمقدار 2.1 مليون وظيفة جديدة خلال عام 2019،

وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة العمل الأمريكية. في حين انخفضت معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى 3.8%، مقارنة بمعدل بلغ 4.1% لعام 2018. كما انخفضت معدلات البطالة في منطقة اليورو لتصل إلى 7.6% خلال عام 2019، مقابل 8.2% خلال عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض نسب البطالة في الدول الأعضاء، حيث تم تسجيل أدنى معدلات البطالة في 2019 في التشيك (2.0%)، وكذلك في ألمانيا وهولندا (كلاهما 3.2%). أما بالنسبة لمصر وتونس، فانخفضت معدلات البطالة فيهما خلال عام 2019 لتصل إلى 8.6% و 14.9% على التوالي.

جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

"نسب مئوية"

2019	2018	مجموعة الدول
4.8	5.1	الدول الصناعية
3.7	3.9	الولايات المتحدة الأمريكية
7.6	8.2	دول منطقة اليورو
3.8	4.1	المملكة المتحدة
2.4	2.4	اليابان
3.0	3.2	ألمانيا
8.6	10.9	مصر
14.9	15.0	تونس
14.1	15.3	أسبانيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020

● التضخم :

تباينت معدلات التضخم حول العالم بين الإرتفاع والإنخفاض خلال عام 2019، ففي الدول الصناعية إنخفضت معدلات التضخم لتصل إلى 1.4% في عام 2019، مقابل 2.0% في عام 2018، حيث إنخفضت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو من 1.8% في عام 2018، لتصل إلى 1.2% لعام 2019. كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضاً مقارنةً بعام 2018، وذلك بسبب انخفاض أسعار الخدمات الصحية، هذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يخص المملكة المتحدة، فكانت أسعار كل من خدمات الإقامة، والتبغ، والملابس

السبب الرئيس في انخفاض التضخم. غير أن معدلات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة ارتفعت لتصل إلى 5.1% في عام 2019، مقابل 4.9% في عام 2018، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع معدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في أوروبا وآسيا، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث وصلت مستويات التضخم فيها نسبة 6.7%، و3.3% و5.7% على الترتيب في عام 2019، مقارنة بنسب بلغت 6.4%، و2.6% و6.6% على التوالي في عام 2018.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

"نسب مئوية"

2019	2018	مجموعة الدول
1.4	2.0	الدول الصناعية:
1.8	2.4	الولايات المتحدة الأمريكية
1.2	1.8	دول منطقة اليورو
0.5	1.0	اليابان
1.8	2.5	المملكة المتحدة
5.1	4.9	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
6.7	6.4	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
3.3	2.6	الدول الناشئة والنامية في آسيا
7.7	6.6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
7.6	10.0	دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
8.1	8.3	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

● التجارة العالمية :

انخفضت معدلات نمو التجارة العالمية خلال عام 2019 لتصل إلى 1.0%، مقابل 4.0% عام 2018، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث وصل معدل صادراتها في عام 2019 إلى 1.4%، مقابل 3.5% في عام 2018، كما شهد معدل نمو واردات هذه المجموعة من الدول انخفاضاً أيضاً، وصل إلى 2.1% عام 2019، مقابل 3.9% في عام 2018، ويرتبط هذا النمو الضعيف للتجارة العالمية في الدول الصناعية بشكل أساسي إلى تباطؤ نمو الاستثمار خلال العام موضوع التقرير، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.41 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 1.39 تريليون دولار أمريكي في عام 2019.

أما فيما يتعلق بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى، فقد شهد معدل نمو صادراتها انخفاضاً ليصل إلى 0.5% عام 2019، مقابل 4.2% عام 2018، وانخفضت أيضاً معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول لتصل إلى -1.1% عام 2019، مقابل 5.1% خلال عام 2018، وذلك وسط ارتفاع الرسوم الجمركية، والتحويلات السريعة في السياسات التجارية، وتدهور ثقة الأعمال التجارية، مما قلل من نمو الاستثمار في معظم اقتصادات الدول الناشئة.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"

2019	2018	مجموعة الدول
1.0	4.0	إجمالي التجارة العالمية
		الدول الصناعية :
1.4	3.5	الصادرات
2.1	3.9	الواردات
		الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
0.5	4.2	الصادرات
1.1-	5.1	الواردات

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2019 تطورات متباعدة في فوائض وعجزات العديد من البلدان، فقد انخفض فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية بشكل طفيف، لينخفض من 384.7 مليار دولار عام 2018، ليصل إلى 383.6 مليار دولار عام 2019، وذلك كمحصلة لانخفاض فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل، انخفض عجز الحسابات الجارية الإجمالية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى، ليصل إلى 6.7 مليار دولار لعام 2019، مقارنةً بعجز بلغ 57.7 مليار دولار عام 2018، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض عجزات الحسابات الجارية وارتفاع فوائض الحسابات الجارية لمعظم الدول النامية.

جدول رقم (5) : الحسابات الجارية

"مليار دولار"

2019	2018	مجموعة الدول
383.6	384.7	الدول الصناعية:
446.0-	439.8-	الولايات المتحدة الأمريكية
302.6	382.6	دول منطقة اليورو
80.9-	117.3-	اليابان
34.1-	41.0-	المملكة المتحدة
343.4	333.2	دول صناعية أخرى
6.7-	57.7-	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
49.4	62.7	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
93.1	51.2-	الدول الناشئة والنامية في آسيا
112.2-	146.0-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
16.9	114.4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
53.8-	37.6-	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

● أسعار الصرف العملات الدولية الرئيسية:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل بعض العملات الرئيسية خلال العام 2019، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل اليورو بنسبة بلغت 2.3%، ليصل سعر صرفه إلى 0.8937 يورو لكل دولار، مقابل سعر صرف بلغ 0.8734 يورو لكل دولار عام 2018، وكذلك ارتفع أيضاً الدولار مقابل اليوان الصيني بنسبة بلغت 2.0%، ليصل سعر صرفه إلى 6.9870 يواناً لكل دولار، مقابل سعر صرف بلغ 6.8530 يواناً لكل دولار عام 2018. وتعود أسباب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام كل من اليورو واليوان الصيني إلى العديد من العوامل، كان من أهمها تباطؤ النشاط الاقتصادي الصيني، وخفض أسعار الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال عام 2019 لتحفيز الاستثمار عبر زيادة تنافسية الدولار.

وقد ساهمت أيضاً الظروف التي تمر بها منطقة اليورو، من خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية لمعظم دول الاتحاد، في تعزيز قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، في حين خسر الدولار مقابل الفرنك السويسري بنسبة 1.0% من قيمته، وخسر أيضاً مقابل الين الياباني والجنيه الإسترليني بنسبة بلغت 1.5%، و 3.2% على التوالي، ليصل سعر صرف الدولار أمام الين إلى 109.120 ينأ مقابل وحدة واحدة من الدولار، مقابل 110.830 ينأ مقابل وحدة واحدة من الدولار خلال عام 2018، وذلك بسبب إيجابية البيانات الصادرة عن الاقتصاد الياباني خلال العام موضوع التقرير، وسجل الاقتصاد الياباني نمواً اقتصادياً ملحوظاً، الأمر الذي جعل الين الياباني يلعب دور الاصل الآمن وهذا بدوره عزز من قيمة الين الياباني في الأسواق العالمية.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

"وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2018	2019
اليورو	0.8734	0.8937
الجنيه الإسترليني	0.7877	0.7621
الين الياباني	110.830	109.120
الفرنك السويسري	0.9811	0.9716
اليوان الصيني	6.8530	6.9870

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

● التطورات النفطية الدولية:

أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2019، حيث انخفض متوسط سعر سلة الأوبك بنسبة 7.0%، أي بمقدار 5.4 دولاراً للبرميل، ليصل إلى 64.1 دولاراً للبرميل خلال عام 2019، مقابل 69.5 دولاراً للبرميل خلال عام 2018.

ويرجع هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل، كان من أبرزها حالة عدم اليقين التي شهدتها الاقتصاد العالمي والتي أثرت على مستويات الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية، وذلك جراء التصعيد الذي شهدته الحرب التجارية الصينية الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى، ساهم ارتفاع إنتاج النفط الخام الروسي أيضاً، والنمو القوي للنفط الصخري الأمريكي، ليلعب بذلك الإنتاج الأمريكي من النفط الخام مستوى مرتفعاً، ليصل إلى 12.6 مليون برميل يومياً خلال شهر أكتوبر 2019.

هذا بالإضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، نتيجةً للتباطؤ غير المسبوق الذي شهده الاقتصاد الصيني.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

"دولاراً للبرميل"

2019	2018	الفترة
63.0	64.7	الربع الأول
67.9	71.9	الربع الثاني
62.2	74.2	الربع الثالث
63.1	67.2	الربع الرابع
64.1	69.5	متوسط العام

المصدر: منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك)، قاعدة بيانات الأسعار

العرض والطلب من النفط الخام:

أولاً: العرض:

انخفض إجمالي العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام 2019 بمقدار 0.10 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 1.0%، ليصل إجمالي العرض العالمي إلى 98.99 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 99.09 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018. ويرجع ذلك إلى انخفاض إمدادات منظمة الأوبك من النفط الخام، حيث انخفضت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 5.35%، أي بمقدار 1.96 مليون برميل يومياً، لتصل الكميات المصدرة من دول المنظمة خلال عام 2019 إلى 34.66 مليون برميل يومياً، مقابل

كميات بلغت 36.62 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من العام الماضي، ويعزى ذلك إلى التزام الدول الأعضاء بالمنظمة، بالإضافة إلى بعض الدول من خارج المنظمة "أبرزها روسيا"، باتفاقية خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من عام 2019. وقد ساهم أيضاً انخفاض الإنتاج في دول أوروبا "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في نقص المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث انخفض الإنتاج بواقع 0.12 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 3.12%، ليصل الإنتاج إلى 3.72 مليون برميل يومياً خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 3.84 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من العام الماضي، ويرجع السبب في ذلك إلى دخول العديد من منصات حقول بحر الشمال النفطية إلى الصيانة الموسمية خلال فصل الربيع، بالإضافة إلى انخفاض إمدادات كل من كندا وفنزويلا، والعقوبات الأمريكية على صادرات النفط الإيرانية، والتوترات السياسية الحاصلة في الشرق الأوسط.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	28.33	29.90	1.57	5.54
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.08	25.69	1.61	6.69
أوروبا	3.84	3.72	-0.12	-3.12
دول المحيط الهادئ	0.41	0.49	0.08	19.51
دول خارج المنظمة:	31.89	32.15	0.26	0.82
الاتحاد السوفيتي سابقاً	14.29	14.37	0.08	0.56
أوروبا	0.12	0.12	0.00	0.00
الصين	4.02	4.1	0.08	1.99
دول آسيوية أخرى	3.56	3.43	-0.13	-3.65
أمريكا اللاتينية	5.19	5.41	0.22	4.24
الشرق الأوسط	3.21	3.21	0.00	0.00
إفريقيا	1.50	1.51	0.01	0.67
منظمة الأوبك	36.62	34.66	-1.96	-5.35
نفط خام	31.86	29.86	-2.00	-6.28
غاز مسال	4.76	4.80	0.04	0.84
عائدات التكرار	2.25	2.28	0.03	1.33
إجمالي العرض العالمي	99.09	98.99	-0.10	-0.10

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير -2020" - منظمة الأوبك

ثانياً: الطلب:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2019 بنسبة 0.93%، أي بمقدار 0.92 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 99.76 مليون برميل في اليوم، مقابل 98.84 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018. وجاءت هذه الزيادة في الطلب على الطاقة بشكل رئيسي من الدول النامية، حيث ازداد طلب هذه المجموعة من الدول بمقدار 0.49 مليون برميل يومياً، ليصل إجمالي الطلب على الطاقة إلى 33.11 مليون برميل في اليوم خلال عام 2019، مقارنة بـ 32.62 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018، مدفوعاً بالزخم الذي شهدته الأنشطة الصناعية في الهند، هذا بالإضافة إلى زيادة طلب أمريكا اللاتينية من النفط الخام، كنتيجة لارتفاع الطلب على وقود السيارات والشاحنات من دولة الإكوادور، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الطلب على النفط الخام بواقع 0.12 مليون برميل يومياً، ويعزى ذلك إلى النمو الذي شهده قطاع الصناعة وخصوصاً الصناعات البتروكيمياوية هذا من جهة. ومن جهة أخرى ساهمت كل من التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والتي نجم عنها تعرض بعض مصادر الطاقة بالمنطقة إلى هجمات تخريبية خلال العام موضوع التقرير، وكذلك إنهاء الإدارة الأمريكية الإعفاءات الممنوحة للدول التي تشتري النفط الإيراني، والحرب التجارية الصينية الأمريكية، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الطلب من النفط الخام في الأسواق العالمية، وذلك بسبب تنامي المخاوف لدى المستوردين من نقص الكميات المعروضة.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

المنطقة	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	48.01	47.99	-0.02	-0.04
أمريكا الشمالية والجنوبية	25.60	25.69	0.09	0.35
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	20.82	20.94	0.12	0.58
أوروبا	14.33	14.33	0.00	0.00
دول المحيط الهادي	8.08	7.97	-0.11	-1.36
إجمالي الدول النامية	32.62	33.11	0.49	1.50
دول آسيوية أخرى	13.64	13.91	0.27	1.98
الهند	4.73	4.85	0.12	2.54
أمريكا اللاتينية	6.53	6.57	0.04	0.61
الشرق الأوسط	8.12	8.20	0.08	0.99
إفريقيا	4.33	4.43	0.10	2.31
إجمالي الأقاليم الأخرى	18.21	18.66	0.45	2.47
الاتحاد السوفيتي سابقاً	4.76	4.84	0.08	1.68
أوروبا الأخرى	0.74	0.76	0.02	2.70
الصين	12.71	13.06	0.35	2.75
إجمالي الطلب العالمي	98.84	99.76	0.92	0.93

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير - 2020" - منظمة الأوبك

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

شهد عام 2019 تراجع معدل النمو في المنطقة العربية، كنتيجة لتباطؤ مستويات الطلب الخارجي، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة، في ظل التزام الدول العربية المنتجة للنفط باتفاق "أوبك +"، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية، في حين خفف تباطؤ معدل النمو نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط، والتي ساهمت في دفع مستويات الاستثمار والصادرات في هذه الدول. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2,744 مليار دولار عام 2019، مسجلاً معدل نمو قدر بحوالي 1.5% بالمقارنة مع 7.9% عام 2018.

ونتيجة لذلك، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.6%، لينخفض من حوالي 6,707 دولارات إلى حوالي 6,669 دولاراً. ونتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 2.2% عام 2018 إلى حوالي 1.5% في عام 2019. جاء ذلك نتيجة لتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدر الرئيسة للنفط من حوالي 1.9% عام 2018 إلى حوالي 0.9% عام 2019، وكان تراجع نمو الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أكثر حدة، حيث انخفض معدل نمو الناتج من حوالي 2.0% عام 2018 إلى حوالي 0.3% عام 2019، في حين استقر معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عند نفس المستوى المسجل العام السابق، والبالغ حوالي 3.0%.

تراجعت الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، نتيجة لعدة عوامل مشتركة وأخرى خاصة بكل دولة. ومن بين العوامل المشتركة في عدد من الدول: انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، وتلاشي تأثير السياسات التي نفذتها عدد من الدول لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية، وفرض ضرائب على الاستهلاك، فضلاً عن انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يُظهر الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي انخفاض مساهمات الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2019 لتبلغ حوالي 25.0% بالمقارنة مع 27.0% عام 2018. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية واتفاق دول منظمة أوبك مع بعض الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة فيما يعرف بدول "أوبك+" على تخفيض الإنتاج النفطي، مما أدى إلى انخفاض حصة قطاعات الإنتاج السلعي من 50.5% إلى حوالي 48.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسب مساهمة قطاع الخدمات.

وشهدت بنود الإنفاق على الناتج في عام 2019 تغيرات بالمقارنة مع العام السابق حيث زادت حصص الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار وانخفضت حصته فجوة الموارد بحوالي ثلاث نقاط مئوية.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

تشير البيانات الأولية المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد انخفاضاً خلال عام 2019، وذلك نتيجة الانخفاض في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 11.9%، مقابل معدل نمو بلغت نسبته حوالي 8.2% في عام 2018. حيث أظهر الناتج المحلي النفطي تراجعاً بما نسبته 10.9%، كما أظهر الناتج المحلي غير النفطي انخفاضاً بما نسبته 13.1%. وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019 (أسعار 2013) نحو 99.1 مليار دينار، مقابل 112.4 مليار دينار في عام 2018، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 57.3 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 41.8 مليار دينار. وانعكس هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي انخفض من 13,685.9 دينار خلال عام 2018، إلى 13,442.7 دينار خلال عام 2019.

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2019 تراجعاً بلغت نسبته 7.2% ليصل إلى 104.2 مليار دينار، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الناتج المحلي النفطي بنسبة 11.7% ليصل إلى حوالي 38.9 مليار دينار، كما أظهر الناتج المحلي غير النفطي انخفاضاً هو الآخر بنسبة 4.3% ليصل إلى 65.2 مليار دينار في نهاية عام 2019. وانعكس هذا الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 15,440.2 دينار خلال عام 2018، إلى 14,130.0 دينار خلال عام 2019.

جدول رقم (10) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	1,300.0	1,361.9	1,646.3	20.9
صيد الأسماك	49.6	46.0	46.3	0.7
التعدين واستغلال المحاجر	52,410.1	63,580.2	56,668.3	-91.1
الصناعات التحويلية	2,674.3	2,672.9	2,120.6	-20.7
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,047.1	2,008.2	1,999.1	-0.5
الإتشاءات	1,366.9	1,669.4	1,748.2	4.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,824.3	3,794.8	1,922.7	-49.3
الفنادق والمطاعم	91.5	87.0	82.6	-5.1
النقل والتخزين والاتصالات	3,862.6	4,504.7	2,138.7	-52.5
الوساطة المالية	3,306.1	3,094.4	2,374.3	-23.3
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,947.6	7,998.8	8756.6	9.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	23,250.6	21,786.0	19,714.4	-9.5
التعليم*	23.8	27.5	35.7	29.8
الصحة والعمل الاجتماعي*	94.0	104.8	118.1	12.7
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	59.1	55.0	66.8	21.5
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	369.6	348.7	325.7	-6.6
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	103,937.9	112,442.8	99,113.0	-11.9
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	53,170.0	64,354.8	57,318.1	-10.9
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	50,767.9	48,088.0	41,794.9	-13.1

المصدر : إدارة الحسابات القومية _ وزارة التخطيط

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (11) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019
الزراعة والصيد والحراجة	1.25	1.21	1.7
صيد الأسماك	0.05	0.04	0.05
التعدين واستغلال المحاجر	50.42	56.54	57.2
الصناعات التحويلية	2.57	2.38	2.14
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.97	1.79	2.02
الإنشاءات	1.32	1.48	1.76
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5.60	3.37	1.94
الفنادق والمطاعم	0.09	0.08	0.08
النقل والتخزين والاتصالات	3.72	4.01	2.16
الوساطة المالية	3.18	2.75	2.40
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7.65	7.11	8.83
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	22.37	19.38	19.89
التعليم*	0.02	0.02	0.04
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.09	0.09	0.12
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.06	0.05	0.07
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.36	0.31	0.33
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	51.16	57.23	57.8
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	48.84	42.77	42.2

المصدر : : إدارة الحسابات القومية_ وزارة التخطيط

* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (12) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2017	103,937.9	7,170	14,496.2
2018	112,442.8	7,270	13,685.9
2019	99,113.0	7,373	13,442.7

المصدر : : إدارة الحسابات القومية_ وزارة التخطيط

* تقديرات

جدول رقم (13) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

" مليون دينار "

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,522.3	3,720.9	3852.8	3.5
صيد الأسماك	104.7	110.3	106.6	-3.4
التعدين واستغلال المحاجر	27,699.3	43,738.2	38650.9	-11.6
الصناعات التحويلية	2,627.3	2,932.6	2821.0	-3.8
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,121.5	2,122.3	2120.1	-0.1
الإنشاءات	4,039.3	3,205.5	3182.9	-0.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10,884.8	6,641.5	6413.2	-3.4
الفنادق والمطاعم	218.5	230.2	213.1	-7.4
النقل والتخزين والاتصالات	4,526.7	5,673.9	2492.5	-56.1
الوساطة المالية	3,491.6	3,474.1	3174.4	-8.6
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,852.4	8,999.5	10486.4	16.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31,615.8	31,584.0	30714.9	-2.8
التعليم*	60.9	74.0	90.5	22.3
الصحة والعمل الاجتماعي*	161.5	190.3	224.6	18.0
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	157.4	159.1	190.4	20.0
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	588.0	606.3	554.0	-8.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	99,496.2	112,250.0	104180.8	-7.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	27,975.8	44,087.2	38945.6	-11.7
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	71,520.4	68,162.8	65235.2	-4.3

المصدر: إدارة الحسابات القومية _ وزارة التخطيط

* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (14) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

"نسبة من الإجمالي"

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019
الزراعة والصيد والحراجة	3.54	3.31	3.70
صيد الأسماك	0.11	0.04	0.10
التعدين واستغلال المحاجر	27.84	56.54	37.10
الصناعات التحويلية	2.64	2.38	2.71
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.13	1.79	2.04
الإشاعات	4.06	1.48	3.06
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10.94	3.37	6.16
الفنادق والمطاعم	0.22	0.08	0.20
النقل والتخزين والاتصالات	4.55	4.01	2.39
الوساطة المالية	3.51	2.75	3.05
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8.90	7.11	10.07
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31.78	19.38	29.48
التعليم*	0.06	0.02	0.09
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.16	0.09	0.22
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.05	0.18
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.59	0.31	0.53
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	28.12	57.23	37.4
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	71.88	42.77	62.6

المصدر: إدارة الحسابات القومية_ وزارة التخطيط

* تشمل القطاعين الخاص والعام

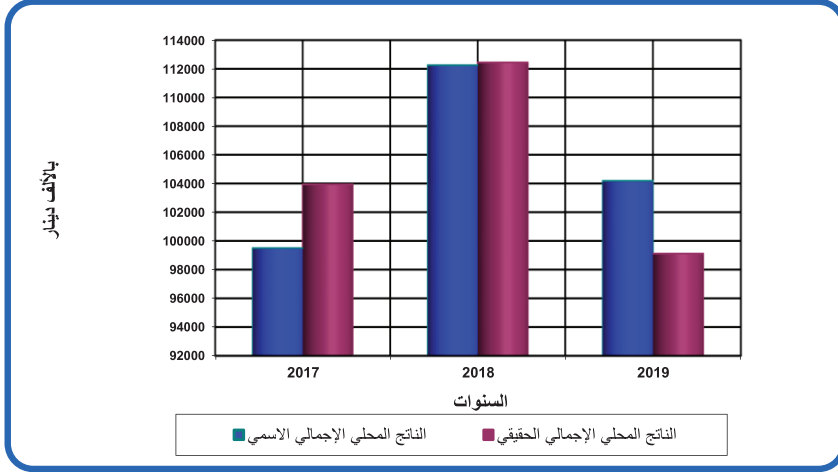
جدول رقم (15) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2017	99,496.2	7,170	13,876.7
2018	112,250.0	7,270	15,440.2
2019	104,180.8	7,373	14,130.0

المصدر: إدارة الحسابات القومية_ وزارة التخطيط

*تقديرات

شكل رقم (1) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي



المصدر: إدارة الحسابات القومية_وزارة التخطيط

● الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والتضخم:

تشير البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2008) سجل انخفاضاً في عام 2019 ليسجل 264.3 نقطة مقابل 270.2 نقطة مقارنة بعام 2018. وبذلك سجل معدل التضخم في عام 2019 نسبة (-2.2- %). ويواصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الاتجاه التنازلي منذ شهر سبتمبر من عام 2018، في معظم المجموعات الرئيسية الداخلة في احتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. حيث انخفض الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية من 316.7 نقطة في عام 2018 إلى 304.2 نقطة في عام 2019، بمعدل (-3.9- %)، متأثرة بانخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، والتي يعتمد عليها السوق الليبي بشكل كبير في استيراد احتياجاته الاستهلاكية من الخارج، وتعتبر مجموعة المواد الغذائية

المجموعة الرئيسة في سلة المستهلك، حيث تشكل مانسبته 38.8% من وزن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. كذلك انخفض الرقم القياسي في مجموعات: التبغ -16.4%، الملابس والأحذية -12.8%، الأثاث والأجهزة المنزلية -2.0%، النقل -2.3%، الاتصالات -3.2%، الترفيه والثقافة -9.0%، والسلع والخدمات الأخرى -1.3%.

في حين ارتفع الرقم القياسي في مجموعات: السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى 7.0%، الصحة 2.8% و التعليم 12.8% والمطاعم والفنادق 1.9%.

ويعود هذا التراجع في معدل التضخم في العام 2019، إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في شهر سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي أهمها تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي.

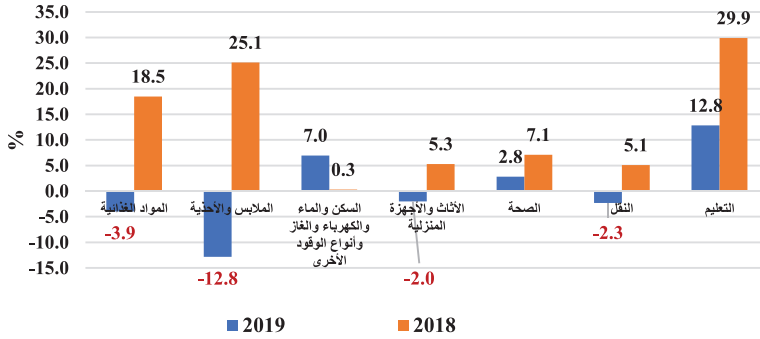
جدول رقم (16): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم حسب الأقسام الرئيسية

(سنة الأساس 2008)

الأقسام الرئيسية	الوزن	2018	2019	معدل التضخم %
المواد الغذائية	38.8	316.7	304.2	-3.9
التبغ	0.7	334.0	279.2	-16.4
الملابس والأحذية	6.4	448.4	390.9	-12.8
السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.7	156.5	167.4	7.0
الأثاث والأجهزة المنزلية	4.9	340.3	333.4	-2.0
الصحة	4.1	298.1	306.5	2.8
النقل	8.1	187.6	183.3	-2.3
الاتصالات	2.7	82.0	79.4	-3.2
الترفيه والثقافة	2.8	232.6	211.7	-9.0
التعليم	4.0	333.2	375.9	12.8
المطاعم والفنادق	1.7	343.3	349.9	1.9
السلع والخدمات الأخرى	3.1	276.9	273.4	-1.3
الرقم القياسي العام	100	270.2	264.3	-2.2

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد_ وزارة التخطيط

شكل رقم (2): معدل التضخم لأهم الأقسام الرئيسية



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

● التطورات النفطية المحلية :

بلغ متوسط الإنتاج اليومي للنفط الخام خلال عام 2019 بما يقدر بـ 2.2 مليون برميل تقريباً وبإجمالي 423.3 مليون برميل، ليسجل بذلك ارتفاعاً مقداره 19.00 ألف برميل يومياً وما نسبته 4.7% مقارنة بعام 2018 الذي بلغ فيه متوسط الإنتاج اليومي 1.100 مليون برميل بإجمالي 404.30 مليون برميل لنفس العام. وتعود هذه الزيادة إلى تحسن الوضع الأمني واستئناف الإنتاج في عدد من الحقول النفطية.

جدول رقم (17): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2019

الفترة	كمية الإنتاج اليومي "مليون برميل"	كمية الإنتاج خلال السنة	
		المجموع	معدل التغير %
2017	0.900	320.80	132.63
2018	1.100	404.30	26.03
2019	1.200	423.30	4.70

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من النفط الخام:

شهد إنتاج النفط خلال عام 2019 - حسب توزيع كميات الإنتاج للشركات المنتجة ومساهمة إنتاجها من إجمالي الإنتاج - ارتفاعاً طفيفاً حيث وصل إلى 423.30 مليون برميل، مقارنة بـ 404.30 مليون برميل في نهاية عام 2018، وذلك بنسبة زيادة بلغت 4.7%، وبمقدار 19.00 مليون برميل. فقد ارتفع إنتاج شركة مليّة إلى 68.60 مليون برميل خلال عام

2019، مقابل 56.20 مليون برميل في عام 2018. وبالمثل، ارتفع الإنتاج عام 2019 في كل من شركات الخليج العربي، وسرت، والهروج، والواحة، والزويتينة، وفنترسهال، على التوالي إلى: 97.10، 21.80، 11.10، 103.20، 10.00، 18.10 مليون برميل، مقابل: 89.00، 20.70، 10.50، 97.80، 5.90، 16.30 مليون برميل خلال عام 2018. بينما انخفض إنتاج كل من حقل المبروك وأكاكوس انخفاضاً طفيفاً إلى 10.60، و82.80 مليون برميل، مقابل 10.90، و97.00 مليون برميل خلال عام 2018.

جدول رقم (18): إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2019

المجموعات العاملة		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط		الفترة		مليون برميل	
		National Oil Corporation %		2019	2018	معدل التغير %	مقدار التغير
مليته للنفط (إيني)		85.5		68.60	56.20	22.1	12.40
الخليج العربي		100		97.10	89.00	9.1	8.10
سرت		100		21.80	20.70	5.3	1.10
الهروج (فيبا)		88		11.10	10.50	5.7	0.60
الواحة		59.2		103.20	97.80	5.5	5.40
الزويتينة		88		10.00	5.90	69.5	4.10
فنتر سهال		51		18.10	16.30	11.0	1.80
المبروك (توتال)		50		10.60	10.90	-2.8	-0.30
اكاكوس (رييسول)		88		82.80	97.00	-14.6	-14.20
الإجمالي				423.30	404.30	4.7	19.00

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2019 ارتفاعاً بنسبة 4.10%، حيث وصلت لمستوى 382.50 مليون برميل بمتوسط إنتاج يومي 1.0 مليون برميل مقابل 367.50 مليون برميل خلال عام 2018، بمتوسط تصدير يومي 1.0 مليون برميل يومي. ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات النفطية إلى إعادة تشغيل بعض الحقول التي دعمت الإنتاج.

جدول رقم (19): صادرات النفط الخام 2019

"مليون برميل"

الفترة	الصادرات		
	المتوسط اليومي للكميات المصدرة	أجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)	نسبة التغير %
2017	0.80	287.70	158.50
2018	1.00	367.50	27.70
2019	1.00	382.50	4.10

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

أسعار النفط الخام المحلي:

أثرت العوامل السياسية والاقتصادية على أسعار النفط الخام خلال 2019، منها كان داعماً لارتفاع الأسعار والأغلب كان ضاعفاً للانخفاض مقارنة بالعام الماضي. وتراوحت بين 60 و70 دولاراً للبرميل (خام برنت). وانعكس ذلك على متوسط أسعار النفط الليبي وبشكل ملحوظ والذي وصل إلى 63.56 دولاراً للبرميل، مقابل 69.9 دولاراً للبرميل في المتوسط لعام 2018، وبمعدل انخفاض نسبته 9.0%. والجدول التالي يوضح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (20): متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2019

(دولار امريكي)

نوع الخام متوسط السنة	الشرارة	رأس لاتوف كثافة 41API	الزويتينة كثافة 40.5API	الزويتينة كثافة 40API	مرسى البريقة كثافة 40API	السدرية كثافة 37API	رأس لاتوف كثافة 36.5API
2017	58.82	53.24	56.90	53.67	—	55.13	52.54
2018	68.48	71.79	71.10	69.93	68.20	69.39	71.02
2019	64.03	63.07	65.48	63.48	62.57	63.80	63.13

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي من الآبار والحقول خلال عام 2019 ارتفاعاً وصل إلى نحو 979.30 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 853.10 مليار قدم مكعب عام 2018، ويشمل الغاز المصاحب وغير المصاحب، وبمعدل ارتفاع بلغ 14.8% تقريباً وبما مقداره 126.20 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (21): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2019

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3)	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	268.90	314.10	45.20	16.8
غير مصاحب	584.20	665.20	81.00	13.9
الإجمالي	853.10	979.30	126.20	14.8

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2019 انخفاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط والمبينة بالجدول رقم (22) بأن الإنتاج المحلي انخفض إلى 5,072.40 ألف طن متري في 2019 مقابل 5,482.10 ألف طن متري 2018.

جدول رقم (22): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 2019

الفترة (بالآلاف الأطنان المترية)		المشتقات النفطية
2019	2018	
30.70	35.10	الغاز الطبيعي (أسطوانات)
376.70	390.80	البنزين
546.50	660.30	وقود الطائرات وكيروسين
871.80	948.40	نافتا (خام)
1,388.10	1,562.80	وقود الديزل
1,858.60	1,884.70	زيت الوقود الثقيل
5,072.40	5,482.10	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2019 انخفاً بمقدار 59.20 ألف طن متري أي بنسبة بلغت 0.64%، ليصل إلى 9,068.90 مليون طن متري خلال عام 2019، مقابل 9,128.10 مليون طن متري خلال عام 2018. وقد بلغ الاستهلاك المحلي من البنزين أعلى نسبة من إجمالي الاستهلاك حيث بلغ 44.5% في عام 2019 مقابل 43.3% في عام 2018.

جدول رقم (23): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2019

2019		2018		المشتقات النفطية ألف طن متري
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
4,033.00	44.5	3,949.90	43.3	بنزين
208.6	2.3	168.1	1.8	وقود الطائرات وكيروسين
1,217.00	13.4	1,351.10	14.8	زيت الوقود الثقيل
3,324.10	36.7	3,378.40	37.0	وقود الديزل
286.2	3.2	280.6	3.1	غاز مسال (أسطوانات)
9,068.90	100.0	9,128.10	100.0	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً: المالية العامة

تتسم سياسات المالية العامة في ليبيا بكونها سياسات مُسيرة للاتجاهات الدورية، ومن ثم أصبحت أقل دعماً للنمو في السنوات الأخيرة، ولا سيما السنوات التي شهدت انخفاض إنتاج وصادرات النفط الخام، وأسعاره في الأسواق الدولية، مما يُظهر الحاجة الماسة إلى ضرورة مواصلة وتيرة الضبط المالي لتجاوز مخاطر تقلبات أسعار النفط الخام وتأثيرها على الاستدامة المالية، وهو ما يتطلب العمل على إصلاح التشوهات الحادثة في سياسات وهيكّل الإنفاق العام، والتوجه إلى إشراك القطاع الخاص وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب والمواطنين، من أجل المساعدة في التنويع الاقتصادي وخلق تنمية مستدامة

● المالية العامة لعام 2019

الموقف التنفيذي للترتيبات المالية لعام 2019:

على الرغم من التحديات الصعبة التي يواجهها الاقتصاد الليبي والمتمثلة في استمرار حالة الانقسام السياسي وتدهور الوضع الأمني والتداعيات العسكرية التي شهدتها البلاد خلال عام 2019، بالإضافة إلى التعثرات المتكررة في قطاع الإنتاج النفطي وضعف وتدهور إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وارتفاع وتشوه حجم الإنفاق العام خلال الفترة موضوع التقرير، فقد سجل أداء الاقتصاد الليبي تحسناً ملموساً خلال عام 2019.

1- الإيرادات:

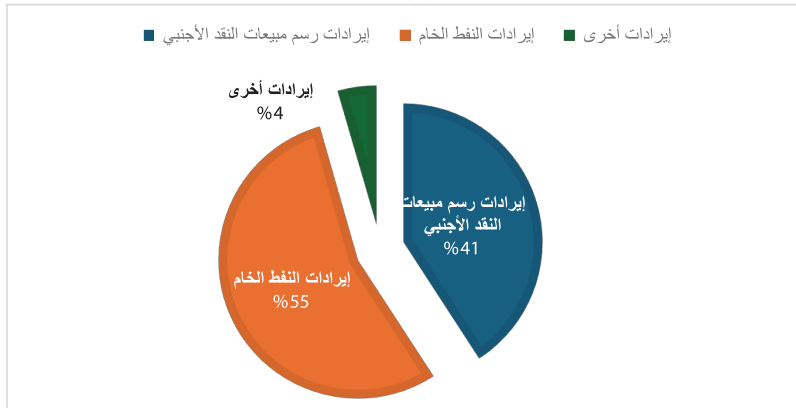
حققت الإيرادات العامة نمواً بنسبة 16.9% تقريباً عام 2019، حيث ارتفعت من 49.2 مليار دينار عام 2018 إلى 57.4 مليار دينار عام 2019، ويُعزى هذا الارتفاع في التدفقات المالية إلى إيرادات الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية، والتي بلغت نحو 23.4 مليار دينار خلال عام 2019، مقابل 13.4 مليار دينار عام 2018، مما انعكس على تحقيق فائض في الميزانية العامة خلال عام 2019 بلغ 11.6 مليار دينار، وبالنظر إلى هيكل الإيرادات العامة، يتضح أن إيرادات النفط الخام ساهمت بنسبة 54.7% من إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحققة من النفط الخام نحو 31.4 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار إيرادات محققة خلال عام 2018، ويُعزى الانخفاض في إيرادات النفط الخام بشكل عام إلى عاملين رئيسيين:

- **توقف إنتاج النفط الخام من حقل الشرارة**، حيث أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط فرض حالة القوة القاهرة في أغسطس 2019 على عمليات التصدير من ميناء الزاوية، ونتيجة لذلك انخفض إنتاج ليبيا من النفط الخام إلى 950.0 ألف برميل، بعدما تمكنت ليبيا من رفع إنتاجها إلى 1.3 مليون برميل في اليوم، وهو أعلى مستوى وصلت إليه ليبيا منذ ست سنوات.

- **انخفاض أسعار النفط الخام الدولية**، حيث انخفضت أسعار النفط الخام بنسبة 13.0% خلال عام 2019 عما كانت عليه في عام 2018.

وبمقارنة الموارد المالية المتحصلة من إيرادات النفط الخام خلال عام 2019 بالموارد المالية المقدرة وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (375) لعام 2019 بشأن إقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2019، يتضح أن إجمالي الإيرادات المحصلة من النفط الخام حقق انحرافاً إيجابياً يُقدَّر بنسبة 19.0% من إجمالي إيرادات النفط المقدرة لعام 2019، حيث بلغت 31.4 مليار دينار، مقابل 26.4 مليار دينار موارد نفطية مقدرة لعام 2019، بينما ساهمت إيرادات رسم مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية بنسبة 41.0% من إجمالي الإيرادات العامة، أما الإيرادات الأخرى، والمتمثلة في الإيراد العام وإيرادات الضرائب وإيرادات الرسوم الجمركية، فقد ساهمت بنسبة 4.0% فقط من إجمالي الإيرادات العامة.

شكل رقم (3): هيكل الإيرادات العامة



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن إيرادات الضرائب المحققة عام 2019 انخفضت بنسبة 11% مقارنة بعام 2018 حيث انخفضت من 1.1 مليار دينار تقريباً عام 2018 إلى 945.0 مليون دينار عام 2019، وبمقارنة إيرادات الضرائب المحققة خلال عام 2019 بالموارد المالية المقدّرة، يتضح أيضاً تسجيل انحراف سلبي يُقدّر بنسبة 21.0% من إجمالي إيرادات الضرائب المقدّرة لعام 2019، حيث بلغت إيرادات الضرائب الفعلية حوالي 945.5 مليون دينار، مقابل 1.2 مليار دينار إيرادات ضرائب مقدّرة لعام 2019. كما انخفضت الرسوم الجمركية عام 2019 بنسبة 34.0% عما كانت عليه عام 2018، حيث انخفضت من 449.7 مليون دينار عام 2018 إلى 296.6 مليون دينار عام 2019. كذلك بلغت الإيرادات الفعلية لمبيعات السوق المحلي من المبيعات النفطية 300.0 مليون دينار، مقابل 800.0 مليون دينار إيرادات مقدّرة لعام 2019، مسجلة بذلك عجزاً بنسبة 62.5% من إجمالي إيرادات السوق المحلي من المبيعات النفطية المقدّرة وفقاً لقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المشار إليه سابقاً. كما بلغ إجمالي الموارد المحصّلة من إيرادات الاتصالات 262.3 مليون دينار، مقابل 750.0 مليون دينار إيرادات مقدّرة لعام 2019، لتُسجل بذلك عجزاً بنسبة 65.0%.

2- النفقات العامة:

ارتفع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 16.5% عام 2019، حيث ارتفع من 39.3 مليار دينار في عام 2018 إلى نحو 45.8 مليار دينار عام 2019، كما بلغت نسبة التنفيذ 98.0% من إجمالي الإنفاق المقدّر لعام 2019. كما تُظهر البيانات الواردة من إدارة العمليات المصرفية أن إجمالي الإنفاق على المرتبات وما في حكمها بلغ 24.5 مليار دينار، مقابل 24.9 مليار دينار إنفاق مقدّر لعام 2019، لتبلغ نسبة التنفيذ حوالي 98.0% من إجمالي الإنفاق المقدّر على الباب الأول. أما فيما يخص الباب الثاني، فقد بلغ إجمالي المصروفات عليه حوالي 9.4 مليار دينار، مقابل 9.7 مليار دينار إنفاق مقدّر على مصروفات التسيير والتشغيل والتجهيز، لتبلغ نسبة التنفيذ حوالي 97.0% تقريباً. في حين بلغ إجمالي الإنفاق على مشروعات وبرامج التنمية حوالي 4.6 مليار دينار، مقابل 5.0 مليار دينار إنفاق مقدّر على مشروعات وبرامج التنمية لعام 2019، لتبلغ نسبة الإنجاز حوالي 92.0% من إجمالي الإنفاق التنموي. ويُعزى الانخفاض في نسبة الإنجاز في الباب الثالث إلى التداعيات العسكرية والأمنية التي تشهدها البلاد خلال هذا العام، كما بلغ إجمالي الإنفاق على الدعم حوالي 7.2 مليار دينار مقابل 7.2 مليار دينار إنفاق مقدّر على نفقات الدعم لتبلغ بذلك نسبة التنفيذ 100.0% من إجمالي الإنفاق على الباب الرابع. وكمحصلة لنتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثل في فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي حقق الاقتصاد الليبي للعام الثاني على التوالي فائضاً في الميزانية العامة يقدر 11.6 مليار دينار مقابل فائض محقق بلغ 9.9 مليار دينار عام 2018.

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات

أظهرت بيانات ميزان مدفوعات ليبيا خلال عام 2019م عجزاً في الميزان الكلي بلغ نحو 716.9 مليون دينار، مقابل فائض بلغ 9.8 مليار دينار خلال عام 2018، نتيجة للانخفاض الملحوظ في فائض الحساب الجاري بنسبة 59.2%، حيث سجل فائض الحساب الجاري خلال عام 2019 نحو 6.7 مليار دينار، مقابل 16.5 مليار دينار في العام السابق، في حين سجل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقاً مالياً بلغ 4.7 مليار دينار في عام 2019، مقابل تدفق مالي بلغ 4.5 مليار دينار في عام 2018.

جدول رقم (24) الميزان الكلي خلال عامي 2018 2019

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	16519.1	6737.1	-9782.0	-59.2
الحساب الرأسمالي والمالي	4516.9	4676.5	159.6	3.5
الميزان الكلي	9832.0	-716.9	-10548.9	-107.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2019:

الحساب الجاري:

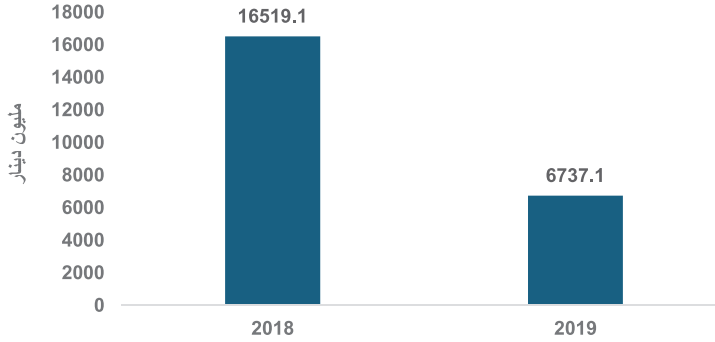
تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2019 إلى انخفاض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 9.8 مليار دينار، ليبلغ الفائض 6.7 مليار دينار مقابل فائض بلغ 16.5 مليار دينار في عام 2018، وذلك بسبب انخفاض الميزان التجاري من 23.3 مليار دينار خلال عام 2018 إلى 15.8 مليار دينار خلال عام 2019، وارتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 6.7 مليار دينار في عام 2018 إلى 9.1 مليار دينار في عام 2019.

جدول رقم (25) الحساب الجاري خلال عامي 2018 2019

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	23256.4	15848.8	-7407.6	-31.9
الخدمات	-6521.4	-10313.0	-3791.6	58.1
الدخل	1352.0	2558.5	1206.5	89.2
التحويلات الجارية	-1567.9	-1357.2	210.7	-13.4
رصيد الحساب الجاري	16519.1	6737.1	-9782.0	-59.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (4) : الحساب الجاري



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1-الميزان التجاري:

انخفض فائض الميزان التجاري خلال عام 2019 بنسبة 31.6%، ليبلغ 15.8 مليار دينار، مقابل 23.3 مليار دينار خلال عام 2018، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات السلعية من 41.5 مليار دينار خلال عام 2018 إلى 40.6 مليار دينار خلال عام 2019، وذلك نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات غير النفطية من 2.9 مليار دينار في عام 2018 إلى 2.3 مليار دينار في عام 2019، في حين لم يطرأ أي تغييرات تُذكر على حصة الصادرات النفطية، على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة من النفط خلال عام 2019 مقارنة بالعام

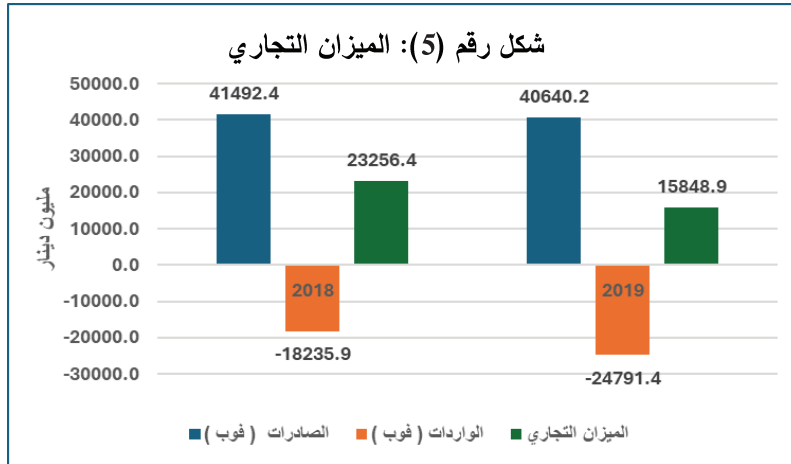
2018، وارتفعت قيمة الواردات السلعية بنسبة 35.9%، لتبلغ 24.8 مليار دينار خلال عام 2019، مقابل 18.3 مليار دينار خلال عام 2018، وكان للإجراءات التي تبنتها الدولة في شكل إصلاحات اقتصادية في سبتمبر 2018 أثرٌ ملحوظ على زيادة حجم الواردات من السلع خلال عام 2019، حيث تمثل هذا الإجراء في تخفيف القيود على الواردات، وتسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية من المصارف التجارية مباشرة.

جدول رقم (26) الحساب الجاري خلال عامي 2018 و2019

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	41,492.4	40,640.2	-852.0	-2.1
الصادرات النفطية	38,545.2	38,389.5	-155.7	-0.4
الصادرات الأخرى	2,947.1	2,250.8	-696.3	-23.6
الواردات (فوب)	-18,235.9	-24,791.4	-6,555.5	35.9
الميزان التجاري	23,256.4	15,848.9	-7,407.5	-31.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2-العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل، والتحويلات الجارية) ارتفاعاً في العجز من 6.7 مليار دينار عام 2018 إلى عجز قدره 9.1 مليار دينار عام 2019. ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز في حساب الخدمات، ليصل إلى 10.3 مليار دينار في عام 2019، مقابل عجز قدره 7.0 مليار دينار في عام 2018، ويعود ذلك إلى ارتفاع بند الشحن والتأمين من 3.3 مليار دينار في عام 2018 إلى 4.4 مليار دينار في عام 2019، نتيجة لارتفاع قيمة الواردات في عام 2019 مقارنة بعام 2018، وكذلك ارتفاع بند السفر من 2.8 مليار دينار في عام 2018 إلى 3.8 مليار دينار في عام 2019، في حين حقق حساب التحويلات الجارية عجزاً بلغ 1.4 مليار دينار، فيما حقق حساب الدخل فائضاً بلغ 2.6 مليار دينار عام 2019، مقابل فائض بلغ 1.4 مليار دينار في عام 2018.

جدول رقم (27): العمليات غير المنظورة خلال عامي 2018 و 2019

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	-6,521.0	-10,313.0	-3,791.6	58.1
دائن	182.5	375.0	192.5	105.5
مدين	6,703.9	10,688.0	3,984.1	59.4
حساب الدخل	1,352.0	2,558.4	1,206.4	89.2
دائن	2,783.0	4,416.2	1,633.2	58.7
مدين	1,431.0	1,857.8	426.8	29.8
حساب التحويلات الجارية	-1,567.9	-1,357.2	210.7	-13.4
إجمالي العمليات غير المنظورة	-6,737.3	-9,111.8	-2,374.5	35.2

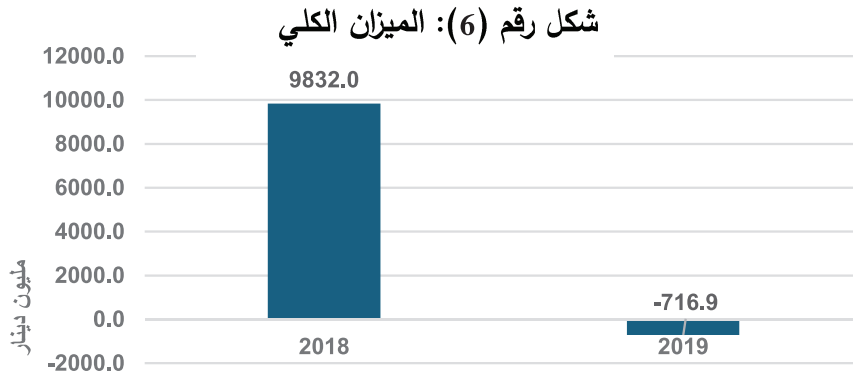
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1- الحساب الرأسمالي والمالي :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2019 عن حدوث تدفقات مالية بلغت 4.7 مليار دينار في عام 2019، مقابل تدفقات بلغت 4.5 مليار دينار في عام 2018. وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواءً إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية، والقروض الطويلة والقصيرة الأجل، والعملة، والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

2- الميزان الكلي:

وللأسباب سالفه الذكر وكنتيجة مباشرة فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا عجزاً بلغ 716.9 مليون دينار مقابل فائض بلغ 9.8 مليار دينار في عام 2018.



جدول رقم (28): ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2018 - 2019

"مليون دينار"

2019	2018	البند
6737.1	16519.1	أ- الحساب الجاري
40640.2	41492.4	السلع: الصادرات (فوب)
24791.4	18235.0	السلع: الواردات (فوب)
375.0	182.5	الخدمات : دائن
10688.0	6703.9	الخدمات :مدين
5535.8	16736.0	1-ميزان السلع والخدمات
4416.2	2783.0	الدخل الأولي : دائن
1857.8	1431.0	الدخل الأولي : مدين
8094.2	18088.0	2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي
144.1	102.5	الدخل الثانوي : دائن
1501.3	1670.4	الدخل الثانوي : مدين
0.0	0.0	ب- الحساب الرأسمالي
0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : دائن
0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : مدين
6737.1	16519.1	صافي الأقرض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
3959.6	14348.9	ج- الحساب المالي
-376.5	376.1	الاستثمار المباشر : الأصول
0.0	0.0	الاستثمار المباشر : الخصوم
-1097.9	-34.1	استثمارات الحافظة : الأصول
0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	سندات الدين
0.0	0.0	استثمارات الحافظة : الخصوم
0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	سندات الدين
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: صافي
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الأصول
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الخصوم
6241.3	-3523.2	الاستثمارات الأخرى: الأصول
0.0	0.0	الأسهم الأخرى
6241.3	-3523.2	سندات الدين الأخرى
0.0	-692.4	المصرف المركزي
-886.3	-1602.6	شركات تلقى الودائع عدا المصرف المركزي
4178.0	2188.7	الحكومة العامة
2949.6	3629.5	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2019	2018	البند
90.3	-651.7	الاستثمارات الأخرى : الخصوم
0.0	0.0	الأسهم الأخرى
0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
90.3	-651.7	سندات الدين الأخرى
0.0	0.0	المصرف المركزي
90.3	-651.7	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
0.0	0.0	الحكومة العامة
0.0	0.0	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية
-1343.7	-2170.2	د-صافي السهو والخطأ
-716.9	-9832.0	هـ-الأصول الاحتياطية

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذا أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الإنتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال .

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2019:-
أولاً: حجم التبادل التجاري:-

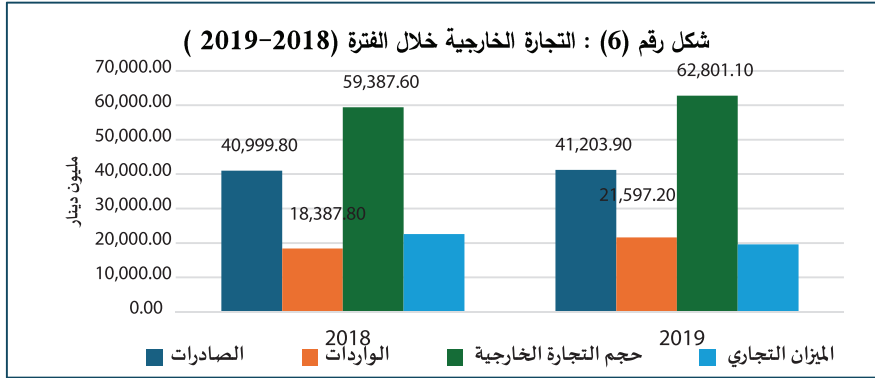
سجل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2019 ارتفاعاً بلغ 3,413.5 مليون دينار، وما نسبته 1.3%، ليصل إلى 62,801.1 مليون دينار، مقابل 59,387.6 مليون دينار خلال عام 2018. ويعود هذا الارتفاع في حجم التجارة إلى نمو حجم الواردات، والتي بلغت نسبته 17.5%، لتبلغ 21,597.2 مليون دينار، مقابل 18,387.8 مليون دينار في عام 2018

جدول رقم (29): حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2018-2019)

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	40,999.8	41,203.9	204.1	0.5
الواردات	18,387.8	21,597.2	3,209.4	17.5
حجم التجارة الخارجية	59,387.6	62,801.1	3,413.5	5.7
الميزان التجاري	22,612.0	19,606.7	-3,005.3	-17.0

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

ثانياً: الصادرات :

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب، وهو النفط، كمصدر أساسي للدخل، والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط، حيث شكّلت الصادرات النفطية لعام 2019 ما نسبته 95.0% من إجمالي الصادرات، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية. فمن خلال البيانات، يُلاحظ الارتفاع في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير، والبالغ نحو 204.1 مليون دينار، وما نسبته 0.5%، لتصل إلى 41,203.9 مليون دينار، مقابل 40,999.8 مليون دينار خلال عام 2018.

التركيب السلي للصادرات :

يتضح من البيانات مدى استحواذ صادرات الوقود المعدني والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2019، لتصل إلى نحو 38,953.1 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 94.5% من إجمالي الصادرات. وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية، لتشكّل 4.1% من إجمالي الصادرات، فيما لم تُشكّل باقي السلع المصدّرة سوى 1.4% من إجمالي الصادرات.

الأمر الذي يبيّن عدم تنوّع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلّبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الواردة في الجدول الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت نسبتها 60.4%، لتصل إلى 24,903.9 مليون دينار من إجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير. ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان، باعتبارها بلداناً صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام. فيما شكّلت الصادرات إلى البلدان الآسيوية وأقطار جامعة الدول العربية ما نسبته 22.8 % و 6.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، لتبلغ 9,398.2 مليون دينار و 2,721.3 مليون دينار على التوالي.

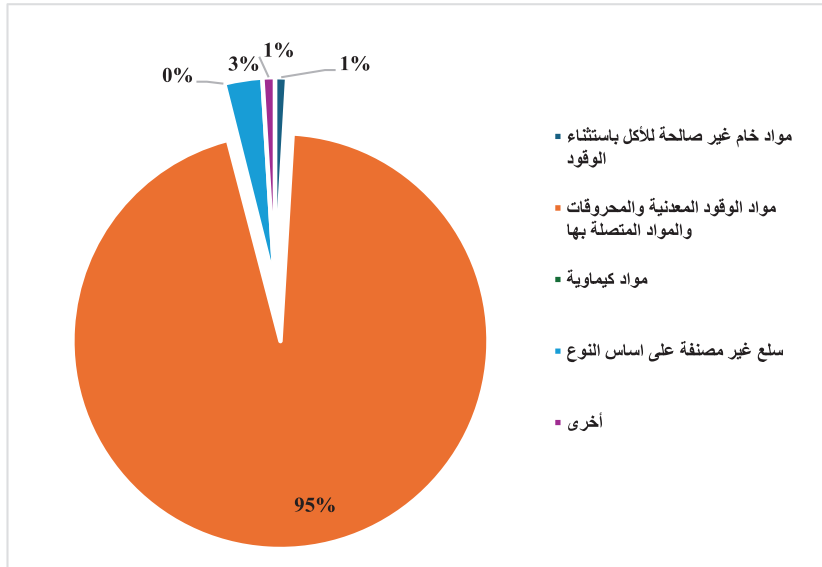
جدول رقم (30): التركيب السلعي للصادرات (2018-2019)

" مليون دينار "

الاهمية النسبية	2019	2018	اقسام السلع
0.1	38.9	61.5	مواد غذائية وحيوانات حية
0.0	2.4	0.5	مشروبات وتبغ
0.0	17.9	274.6	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود
94.5	38953.1	39112.5	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها
0.0	0.0	0.2	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
0.2	64.5	152.8	مواد كيميائية
1.0	416.6	216.2	مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها
0.1	28.1	39.3	آلات ومعدات نقل
0.0	6.9	11.5	مصنوعات مختلفة
4.1	1675.5	1130.8	سلع غير مصنفة على أساس النوع
100.0	41,203.9	40,999.8	المجموع

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (7) : الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات الليبية حسب أقسام السلع



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

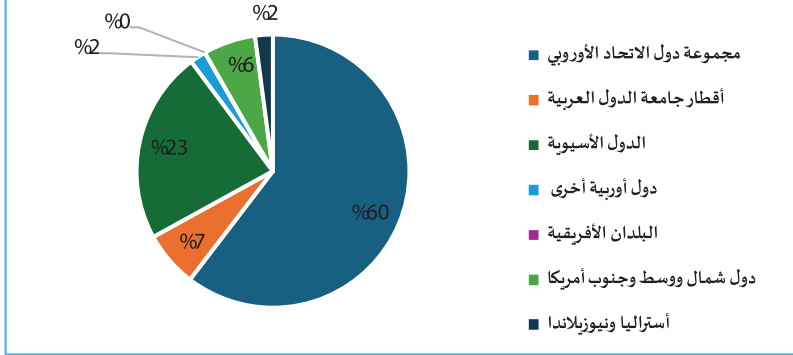
جدول رقم (31) التوزيع الجغرافي للصادرات (2018-2019)

"مليون دينار"

المنطقة	2018	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	2019	النسبة من إجمالي الصادرات (%)
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	26,955.8	65.7	24,903.9	60.4
أقطار جامعة الدول العربية	2,074.1	5.1	2,721.3	6.6
دول آسيوية	9,997.2	24.4	9,398.2	22.8
دول أوروبية أخرى	249.6	0.6	784.9	1.9
بلدان إفريقية	24.3	0.1	1.7	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	1,428.0	3.5	2,543.1	6.2
أستراليا ونيوزيلندا	270.8	0.7	850.8	2.1
مجموع الصادرات	40,999.8	100.0	41,203.9	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (8) الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

ثالثاً: الواردات:

عتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والأفراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية على الأسواق الخارجية.

وقد بلغت الواردات خلال العام موضوع التقرير 21,597.2 مليون دينار، مقابل 18,387.8 مليون دينار عام 2018، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ 3,209.4 مليون دينار، ومانسبته 17.5%.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى من إجمالي الواردات خلال عام 2019، حيث شكّلت ما نسبته 26.2% من إجمالي الواردات، فيما احتلت المواد الغذائية والحيوانات الحية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، لتشكل 19.4%. وهذا يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي، وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي.

وجاءت واردات كل من: المصنوعات المصنّفة على أساس المواد التي صنّعت منها، ومواد الوقود المعدني والمحروقات والمواد المتصلة بها، والمصنوعات المختلفة في المرتبة المالية، مشكّلة بذلك ما نسبته 17.2%، و15.5%، و10.3% من إجمالي الواردات على التوالي. فيما شكّلت واردات المواد الكيماوية، ومواد خام غير صالحة للأكل (باستثناء الوقود)، والتبغ، ما نسبته 6.5%، و2.6%، و1.2% من إجمالي الواردات على التوالي.

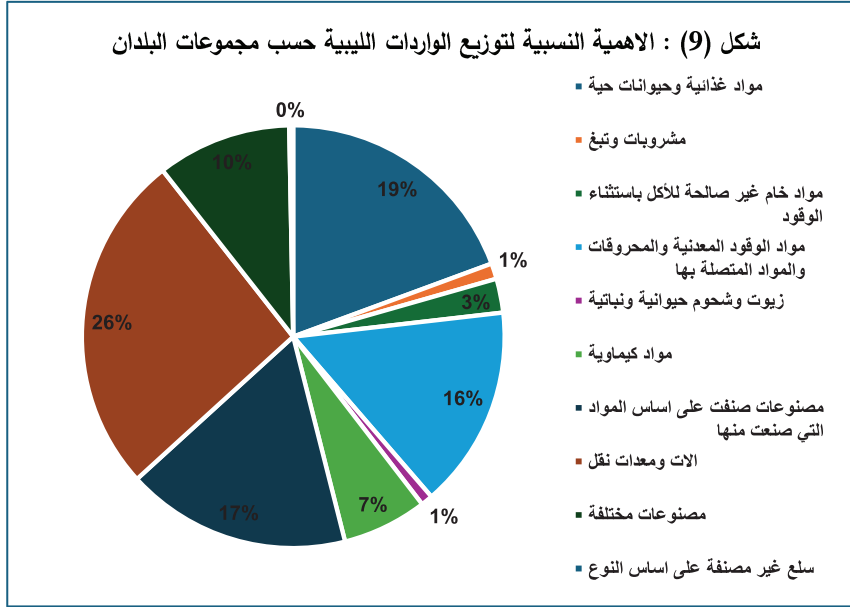
جدول رقم (32): التركيب السلعي للواردات (2018-2019)

"مليون دينار"

أقسام السلع	2018	2019	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	3,981.2	4,192.2	19.4
مشروبات وتبغ	586.7	254.7	1.2
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	263.7	553.4	2.6
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	3,005.3	3,337.2	15.5
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	248.2	189.9	0.9
مواد كيماوية	1,679.3	1,413.4	6.5
مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنّعت منها	2,127.3	3,704.7	17.2
آلات ومعدات نقل	4,347.0	5,665.7	26.2
مصنوعات مختلفة	2,072.5	2,214.5	10.3
سلع غير مصنفة على أساس النوع	76.7	71.5	0.3
المجموع	18,387.8	21,597.2	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

التوزيع الجغرافي للواردات:



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

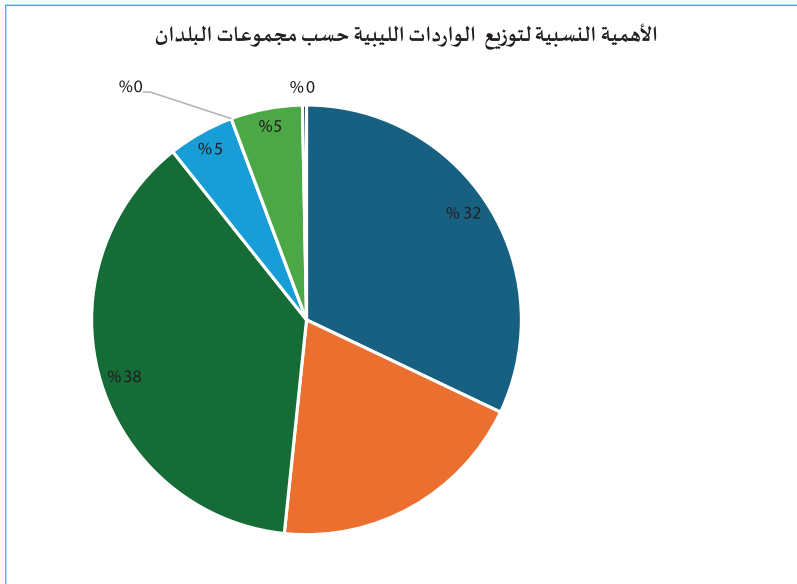
تعد الدول الآسيوية المصدر الرئيسي لواردات ليبيا لعام 2019، حيث بلغت أهميتها النسبية 37.7% من إجمالي الواردات، لتصل إلى 8,135.9 مليون دينار، فيما شكّلت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته 32.1%، لتصل إلى 6,922.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو. فيما شكّلت أقطار جامعة الدول العربية، ودول شمال أفريقيا، وشكّلت أقطار جامعة الدول العربية، ودول شمال ووسط وجنوب أمريكا، والدول الأوروبية الأخرى، ما نسبته 19.6%، و 5.4%، و 5.0% من إجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي.

جدول رقم (33): التوزيع الجغرافي للواردات (2018 – 2019)

" مليون دينار "

المنطقة	2018	النسبة من إجمالي الواردات (%)	2019	النسبة من إجمالي الواردات (%)
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	7,449.3	40.5	6,922.4	32.1
أقطار جامعة الدول العربية	3,938.0	21.4	4,223.5	19.6
دول آسيوية	5,150.5	28.0	8,135.9	37.7
دول أوروبية أخرى	1,014.6	5.5	1,071.2	5.0
بلدان إفريقية	2.8	0.0	10.1	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	803.0	4.4	1,170.6	5.4
أستراليا ونيوزيلندا	29.6	0.2	63.5	0.3
مجموع الواردات	18,387.8	100.0	21,597.2	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

رابعاً: التطورات النقدية

● القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2019 انخفاضاً بنسبة 2.2%، أو ما مقداره 1.3 مليار دينار، حيث انخفضت من 61.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 60.1 مليار دينار في نهاية عام 2019. وقد تركّز هذا الانخفاض في التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية، والتي تشمل كلاً من: النقد بخزائن المصارف، العملة لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي، ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي حيث انخفضت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي - وهي المكوّن الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة) - من نحو 23.5 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 19.4 مليار دينار في نهاية عام 2019، بنسبة 17.1%، أو ما مقداره 4.0 مليار دينار. أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد انخفضت من 1.64 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 1.57 مليار دينار في نهاية عام 2019، أي بنحو 67.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1%.

في حين ارتفع رصيد العملة لدى الجمهور بنسبة 7.5%، أي من 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 36.7 مليار دينار في نهاية عام 2019. كما ارتفعت العملة بخزائن المصارف التجارية من 1.6 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 2.3 مليار دينار في نهاية عام 2019، أي بنسبة 49.7%. وترجع هذه الزيادة في رصيد العملة بخزائن المصارف إلى إجراءات فرض رسم على بيع النقد الأجنبي، ورفع القيود التي كانت مفروضة على استخدامات النقد الأجنبي، مما شجّع على توسع المصارف في بيع النقد الأجنبي.

القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر انكماشى على القاعدة النقدية، حيث انخفضت بنحو 1.9 مليار دينار، أو ما نسبته 1.7%، في حين كان

لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على هذه القاعدة بارتفاع قدره 622.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2% في نهاية عام 2019، كما يتضح من الجدول التالي.

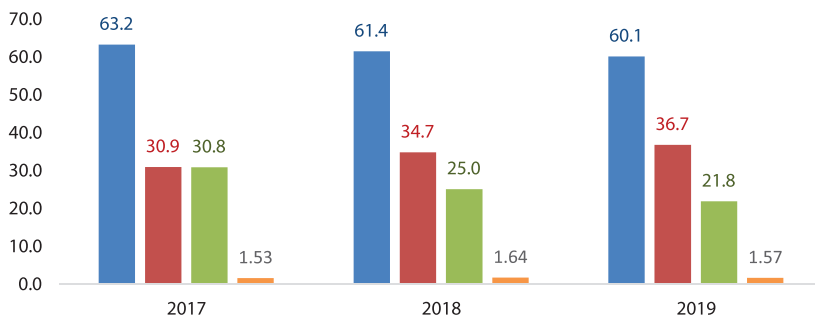
جدول رقم (34): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار "

البيان	2017	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:					
أ - العملة خارج المصارف	63,199.9	61,400.3	60,073.1	-1,327.2	-2.2
ب - الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية:	30,865.2	34,732.6	36,691.8	1,959.2	5.7
- نقدية في الصندوق	537.8	1,573.6	2,355.1	781.5	49.7
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	30,267.8	23,455.6	19,454.7	-4,000.9	-17.1
ج - ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	1,529.1	1,638.5	1,571.5	-67.0	-4.1
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:					
صافي الأصول الأجنبية	104,350.9	114,93.7	112,976.8	-1,949.9	-1.7
صافي الأصول المحلية:	(41,151.0)	53,526.4	(52,903.7)	622.7	1.2
صافي المستحقات على الخزنة العامة	7,844.5	5,550.9	(15,612.6)	-10,061.7	-181.3
- المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي المستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي البنود الأخرى	48,995.4	47,975.5	37,291.1	-10,684.4	-22.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (11): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع2) أو ما يُعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2019 انخفاضاً بنحو 2.2 مليار دينار، أو ما نسبته 1.8%، ليصل إلى 108.7 مليار دينار، مقابل 110.7 مليار دينار في نهاية عام 2018.

وقد تركز الانخفاض في عرض النقود (ع1) بنحو 3.5 مليار دينار، أو ما نسبته 3.1%، ليصل في نهاية عام 2019 إلى 105.6 مليار دينار، مقابل 108.9 مليار دينار في نهاية عام 2018، وبالنظر إلى التغير في مكونات عرض النقود (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 34,732.6 مليون دينار إلى 36,691.8 مليون دينار أو ما مقداره 1,959.2 مليون دينار وبنسبة بلغت 5.6% في نهاية عام 2019، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب من 74,179.1 مليون دينار في نهاية عام 2018 إلى 68,876.9 مليون دينار في نهاية عام 2019، أي بنسبة 7.1%، أو ما مقداره 5,302.2 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 65.2% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 34.8%. كما ارتفع رصيد شبه النقود بنحو 1,363.9 مليون دينار، أو ما نسبته 75.4% ليصل إلى 3,172.7 مليون دينار عام 2019، مقابل 1,808.8 مليون عام 2018.

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي انخفض بنسبة 0.3%، أو ما مقداره 359.3 مليون دينار، كان له أثر انكماشى على عرض النقود في نهاية عام 2019، في حين ارتفع صافي الائتمان المحلي بمقدار 11.5 مليار دينار، وكذلك ارتفع صافي البنود الأخرى بنسبة 83.0% وما مقداره 9.1 مليار دينار.

جدول رقم (35): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار "

البيان	2017	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (1ع):	109,089.1	108,911.7	105,568.7	-3,343.0	-3.1
- العملة خارج المصارف	30,865.2	34,732.6	36,691.8	1,959.2	5.6
- ودائع تحت الطلب	78,223.9	74,179.1	68,876.9	-5,302.2	-7.1
2. شبه النقود:	2,249.6	1,808.8	3,172.7	1,363.9	75.4
عرض النقود (2ع)	111,338.7	110,720.5	108,741.4	-1,979.1	-1.8
العوامل المؤثرة في عرض النقود	111,338.7	110,720.5	108,741.4	-1,979.1	-1.8
1- صافي الأصول الأجنبية:	107,632.5	119,395.0	119,035.7	-359.3	-0.3
- المصرف المركزي	104,350.9	114,926.7	112,976.8	-1,949.9	-1.7
- المصارف التجارية	3,281.6	4,468.3	6,086.9	1,590.6	35.6
2- المستحقات على الخزينة العامة (صافي):	(1,515.1)	(15,099.4)	(26,607.2)	-11,507.8	-76.2
- المصرف المركزي	7,844.5	(5,550.9)	(15,612.6)	-10,061.7	-181.3
- المصارف التجارية	(9,359.6)	(9,548.5)	(10,994.6)	1,446.1	18.1
2- المستحقات على القطاعات الأخرى	18,262.1	17,411.6	18,179.4	767.8	4.4
2- صافي البنود الأخرى	(15,045.0)	(10,986.7)	(1,866.5)	9,120.2	83.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3. سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار.

وعلى هذا الأساس، تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية، وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

هذا ويلاحظ من البيانات التحسن الذي طرأ على قيمة الدينار الليبي أمام مجموعة من العملات الرئيسية، حيث ارتفع الدينار الليبي بما نسبته 1.56% مقابل اليورو، وبنسبة 1.0% مقابل اليوان الصيني.

في حين شهد الدينار الليبي تراجعاً أمام عملات رئيسية أخرى، ليسجل انخفاضاً ما نسبته 0.38% مقابل الدولار الأمريكي، وبنسبة 3.78% مقابل الجنيه الإسترليني، وبنسبة 2.18% مقابل الفرنك السويسري، وبنسبة 1.6% مقابل اللين الياباني.

جدول رقم (36): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي

مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية

"دينار ليبي لكل وحدة"

البيان	2018	2019	معدل التغير %
دولار أمريكي	1.3945	1.3998	0.38
يورو	1.5937	1.5688	-1.56
جنيه إسترليني	1.7690	1.8359	3.78
فرنك سويسري	1.4156	1.4464	2.18
ين ياباني (100 ين)	1.2600	1.2800	1.6
الايوان الصيني	0.2022	0.2001	-1.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● مصرف ليبيا المركزي

المركز المالي:

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 (عدا الحسابات النظامية)، انخفاضاً قدره 6.8 مليار دينار، بما نسبته 3.5%، ليبلغ نحو 185.7 مليار دينار، مقابل 192.5 مليار دينار في نهاية عام 2018. وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف.

أولاً : الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 2.7 مليار دينار، بما نسبته 7.5% لتصل في نهاية عام 2019 إلى 39.0 مليار دينار، مقابل 36.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات اجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2018 نحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2019 نحو 146.6 مليار دينار، مقابل 156.2 مليار دينار في نهاية عام 2018، مسجلاً انخفاضاً قدره 9.5 مليار دينار، أي بنسبة 6.1%.

وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 نحو 67.3 مليار دينار، مقابل نحو 71.8 مليار دينار في نهاية عام 2018، مسجلاً انخفاضاً قدره نحو 4.6 مليار دينار، بما نسبته 6.3%. ويعزى ذلك الى انخفاض في إيرادات النقد الأجنبي.

- المساهمات والاستثمارات المحلية:

لم يطرأ أي تغيير على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2019 ليبقى الحال كما هو عليه في نهاية عام 2018 والبالغ 3.0 مليار دينار.

- المساهمات والاستثمارات الأجنبية:

انخفض رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2019 بنحو 123.4 مليون دينار، ونسبة انخفاض قدرها 0.9%، ليصل إلى 14.4 مليار دينار، مقابل 14.5 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- قروض وسلفيات الخزانة العامة:

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2019 نحو 57.4 مليار دينار، مقابل 62.4 مليار دينار في نهاية عام 2018، مظهرًا انخفاضاً قدره 5 مليار دينار، بما نسبته 8%، ويعزى ذلك إلى انخفاض العجز في الميزانية العامة لعام 2019.

- الأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2019 نحو 4.6 مليار دينار، مقابل 4.5 مليار دينار في نهاية عام 2018، مظهرًا ارتفاعاً قدره 99.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2%.

ثانياً : الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2019 ارتفاعاً بلغ 2.7 مليار دينار، بما نسبته 7.5%، ليصل إلى نحو 39.0 مليار دينار، مقابل 36.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع (الحسابات الجارية):

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 انخفاضاً قدره 9.9 مليار دينار، ليصل إلى 95.3 مليار دينار، مقابل 105.2 مليار دينار في نهاية عام 2018.

ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد وودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو

15.0 مليار دينار، ونسبة انخفاض 25.2%، ليصل إلى 44.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 59.6 مليار دينار في نهاية عام 2018.

بينما ارتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 7.1 مليار دينار، أي ما نسبته 120.3%، ليصل في نهاية عام 2019 إلى 13.1 مليار دينار، مقابل 6.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.

وفي المقابل، انخفض رصيد الوزارات والهيئات ومراقبات الخدمات المالية بالبلديات بنحو 411.9 مليون دينار، بما نسبته 10.4%، ليصل إلى 3.5 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 4.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.

كما انخفض أيضاً رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 1.9 مليار دينار، أي ما نسبته 6.6%، ليصل إلى 26.4 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 28.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

وسجل رصيد حسابات متنوعة ارتفاعاً بنحو 331.1 مليون دينار، أي ما نسبته 5.2%، ليصل إلى 6.7 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

وانخفض رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 57.3 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض قدرها 5.5%، ليصل إلى 977.3 مليون دينار في نهاية عام 2019، مقابل 1.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغيير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2018، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات ارتفاعاً بلغ 660.5 مليون دينار، أي ما نسبته 7.3%، ليصل إلى نحو 9.7 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 9.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى انخفاضاً قدره 342.7 مليار دينار، بما نسبته 0.8% ليصل في نهاية عام 2019 إلى نحو 40.1 مليار دينار (منها نحو 13.3 مليار دينار رسوم بيع العملة الأجنبية)، مقابل 40.4 مليار دينار في نهاية عام 2018. والجدول التالي يوضح تطور أهم بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (37): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

النسبة التغير	مقدار التغير	2019	2018	البيان
الأصول :				
7.5	2,741.1	39,047.7	36,306.6	أولاً: أصول إصدار العملة:
7.5	2,740.8	39,047.7	36,306.9	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
0.0	0.0	46.9	46.9	2- ذهب نقدي
-6.1	-9,546.9	146,615.9	156,162.8	ثانياً: أصول العمليات المصرفية:
-6.3	-4,551.8	67,250.2	71,802.0	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
0.0	0.0	3,029.4	3,029.4	2- المساهمات والاستثمارات المحلية
-0.9	-123.4	14,342.3	14,465.7	3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية
-8.0	-4,970.9	57,400.7	62,371.6	4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:
-	0.0	0.0	0.0	- سندات وأذونات الخزانة العامة
-8.0	-4,970.9	57,400.7	62,371.6	- قروض وتسهيلات للخزانة العامة
-	0.0	0.0	0.0	5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:
-	0.0	0.0	0.0	- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)
-	0.0	0.0	0.0	- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية
2.2	99.2	4,593.3	4,494.1	6- الأصول الأخرى
-3.5	-6,805.8	185,663.6	192,469.4	إجمالي الأصول
الخصوم :				
7.5	2,741.1	39,047.7	36,306.6	أولاً: خصوم إصدار العملة:
7.5	2,740.7	39,046.9	36,306.2	1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي
100.0	0.4	0.8	0.4	2- عملة لدى العمليات المصرفية
-6.1	-9,546.9	146,615.9	156,162.8	ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:
-9.4	-9,864.7	95,308.7	105,173.4	1- الودائع (الحسابات الجارية):
120.3	7,158.2	13,108.8	5,950.6	- الخزانة العامة
-10.4	-411.9	3,548.5	3,960.4	- المجالس المحلية
-6.6	-1,852.5	26,408.5	28,261.0	- مؤسسات وأجهزة عامة
-25.2	-15,032.3	44,586.1	59,618.4	- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)
5.2	331.1	6,679.5	6,348.4	- حسابات متنوعة
-5.5	-57.3	977.3	1,034.6	- حسابات مصارف خارجية
0.0	0.0	1,500.0	1,500.0	2- رأس المال والاحتياطي العام
7.3	660.5	9,721.4	9,060.9	3- احتياطيات ومخصصات أخرى
-0.8	-342.7	40085.8	40,428.5	4- الخصوم الأخرى
-3.5	-6,805.8	185,663.6	192,469.4	إجمالي الخصوم

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي

مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مالية مستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويُمثّل السلطة النقدية فيها. وقد حدّد قانون إنشاء المصرف المركزي، والقوانين اللاحقة له - والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف، المعدّل بالقانون رقم (46) لعام 2012م - أهداف المصرف المركزي، والتي من أهمها المحافظة على الاستقرار النقدي، والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة. وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه في كل من: بنغازي، سرت، وسبها، وأقسام الإصدار في مدينتي غريان والبيضاء. ويواصل مصرف ليبيا المركزي جهوده الحثيثة من أجل رفع أداء القطاع المصرفي، وتحسين مستوى خدماته، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو فيه، وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها المصرف. وفي جانب الإشراف والرقابة على المصارف، فقد قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد خلال العام 2019 بعدة أعمال، كان أبرزها كالتالي:

أولاً: تنفيذاً للمهام المؤكدة إلى الإدارة وضمن الأعمال اليومية.

- أصدرت الإدارة عدد (8) منشورات تضمنت تعليمات وتوجيهات، كما أصدرت عدد (202) رسالة دورية خلال فترة التقرير تضمنت طلب بعض المعلومات والبيانات من المصارف سواء لعمل هذه الإدارة أو لجهات رسمية أخرى.
- قامت الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد إليها من مراسلات خلال فترة التقرير، حيث بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الإدارة (8943) معاملة.
- قامت الإدارة بالرد على مختلف الجهات حول المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي ومخاطبة المصارف بشأن مختلف المهام التي تقع ضمن إجراءات الإشراف والرقابة على المصارف، وقد بلغت هذه المراسلات عدد (2511) رسالة صادرة.
- أصدرت الإدارة عدد (273) مذكرة تم عرضها على السيد المحافظ لمعالجة مواضيع مختلفة.

ثانياً: الرقابة المكتبية.

قامت أقسام الرقابة المكتبية بالإدارة خلال فترة التقرير بمتابعة أوضاع المصارف من خلال الاطلاع على بيانات المصارف وتحليلها، وتم إنجاز ما يلي:

- مراجعة كافة الطلبات لغرض القيد في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين وسجل مكاتب وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول والعقارات، وإحالتها للعرض على اللجنة المختصة حيث بلغت خلال فترة التقرير (6) طلبات للمحاسبين وطلبا واحدا للمهندسين.
- مراجعة كافة الطلبات لغرض الحصول على الموافقة لفتح الفروع والوكالات المصرفية، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، حيث بلغت هذه الطلبات خلال فترة التقرير (28) طلبا.
- مراجعة وتحليل المراكز المالية الشهرية للمصارف التي بلغت خلال الفترة نحو (204) مراكز مالية.
- مراجعة وتحليل حساب الأرباح والخسائر الشهري للمصارف التي بلغت خلال الفترة نحو (204) حسابات.
- متابعة أوضاع حركة السيولة النقدية اليومية بالمصارف وإعداد تقارير بشأنها حيث تم إعداد (264) تقريرا لعدد 19 مصرفا.
- عقد الاجتماعات التقابلية مع المصارف لمناقشة حساباتها الختامية تهيئة لاعتمادها حيث بلغت خلال فترة التقرير عدد (14) اجتماعا تقابليا وتمت الموافقة على منحهم الإذن لعقد الجمعية العمومية وبيانها.
- متابعة واستعراض أوضاع الاحتياطات الإلزامية وأوضاع السيولة للمصارف أسبوعياً وإعداد التقارير اللازمة، حيث بلغت خلال الفترة عدد (869) تقريرا واتخاذ مايلزم بشأنها من إجراءات قانونية كما تم إصدار عدد (20) رسالة بتوقيع وختم الغرامات الجزائية التي يتقرر توقيعها على المصارف التي تعجز عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي، وذلك بالخصم من حساباتها، وتنبيهها إلى ذلك، وتنبيه المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بنسبة السيولة المقررة قانوناً، وحثها على الامتثال لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف والمنشورات الصادرة بالخصوص.

- تمت متابعة الشكاوى التي ترد إلى الإدارة من مختلف الجهات، حيث بلغ عددها (687) شكوى، وقد تم معالجة عدد (627) شكوى منها، واتخذت الإجراءات اللازمة بشأنها.
- كما تمت مراجعة محاضر اجتماعات مجالس إدارات المصارف، والمصرف الليبي الخارجي، ومحاضر اجتماعات اللجان الإدارية المؤقتة للمصارف، والقرارات المنبثقة عنها، وإعداد ما يلزم من ملاحظات حولها وإبلاغ المصارف بها في حينه، حيث بلغ عدد المحاضر التي تمت مراجعتها خلال الفترة (126) محضراً لجميع المصارف.
- تم كذلك متابعة طلبات بعض الجهات القضائية والنيابة العامة للاستفسار عن بعض الحسابات المصرفية للأفراد والشركات، حيث بلغ عدد الرسائل الواردة خلال فترة التقرير (62) رسالة دورية.
- كما تم القيام بفحص الطلبات المقدمة من المصارف للحصول على الرقم المصرفي (CBL – KEY)، (شركات القطاع الخاص، القطاع العام، الأفراد الليبيين، الأفراد الأجانب، شركات التفتيش، القطاع الحكومي، القطاع المصرفي، جهات متنوعة)، حيث بلغت خلال الفترة عدد (11624) رقم مصرفي.
- القيام بصرف الرقم المصرفي (CBL – KEY) للجهات التي اجتازت عملية الفحص حيث بلغت خلال الفترة عدد (6233) رقماً مصرفياً.
- متابعة التقارير الإحصائية للطلبات المقدمة من المصارف لشراء النقد الأجنبي لغرض فتح الاعتمادات المستندية وحوالات الدراسة والعلاج، حيث بلغت خلال الفترة (10) تقارير.
- متابعة التقارير الإحصائية لحجوزات المصارف للنقد الأجنبي الخاصة بمنحة أرباب الأسر والأغراض الشخصية، عن طريق الحوالات السريعة والبطاقات الدولية وحوالات السويفت حيث بلغ عدد التقارير خلال الفترة (8) تقارير.

- مراجعة الطلبات المقدمة من المغتربين العاملين بقطاعي الصحة والتعليم للحصول على موافقة لتحويل مستحققاتهم، وذلك من خلال منظومة تغطية النقد الأجنبي للمغتربين، حيث بلغ عدد الطلبات خلال الفترة (3766) طلباً.
- متابعة الشركات والجهات التي أخفقت في تقديم الإقرارات الجمركية للمصارف واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التعامل معها إلى حين تسوية أوضاعها، حيث بلغت خلال الفترة عدد (87) شركة.
- مراجعة المراكز المالية المجمعة للمصارف التجارية التي تمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- متابعة الطلبات المقدمة لغرض القيد في سجل المراقبين الشرعيين لشغل عضوية هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف، وإحالتها للعرض على الهيئة المركزية للرقابة الشرعية لعدد (20) طلب قيد.
- متابعة تحول المصارف التجارية للعمل بالصيرفة الإسلامية .
- متابعة عمليات تأسيس المصارف الإسلامية الجديدة لمصرفي (الأندلس واليقين).
- متابعة استلام المراكز المالية وقوائم الدخل للمصارف الإسلامية والمصارف التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية عن طريق الفروع والنوافذ الإسلامية لعدد (12) مصرفاً.
- الإجابة على الاستبيانات التي تحال من صندوق النقد العربي ومركز الشرق الأوسط للمساعدة الفنية.

ثالثاً : الرقابة الميدانية:

تتولى فرق التفتيش التابعة لإدارة الرقابة على المصارف والنقد وأقسام التفتيش بفروع مصرف ليبيا المركزي في بنغازي وسبها وسرت ومصراته مهام التفتيش الميداني وذلك بقيام هذه الفرق بفحص ومراجعة أعمال الفروع والوكالات المصرفية والإدارات العامة والتفتيش عليها من واقع المستندات والدفاتر والسجلات الأصلية الموجودة لديها، وتنقسم الرقابة الميدانية إلى نوعين: رقابة ميدانية شاملة (دورية) و رقابة ميدانية نوعية (لغرض معين).

وقد قامت فرق التفتيش بتنفيذ عدد (158) مهمة تفتيشية نوعية على مختلف فروع وإدارات المصارف، كما قامت الإدارة بعرض ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتقارير التفتيش وردود المصارف على ماجاء في هذه التقارير من ملاحظات وكذلك متابعة الإجراءات المتعلقة بإبلاغ

المصارف المستهدفة بالتفتيش، هذا وقد تم توثيق عدد (158) تقرير تفتيش بمنظومة التفتيش وبعرض ومتابعة إجراءات عدد (516) معاملة شملت إعداد ومتابعة رسائل تكليف المفتشين، وإحالة نسخ من تقارير التفتيش إلى مسؤولي المصارف التي تم التفتيش عليها.

جدول رقم (38): المنشورات والرسائل الدورية

الرقم الإشاري	رقم المنشور	التاريخ	الموضوع
717	1	2019/01/16	بشأن ضوابط تسعير الخدمات المصرفية تطبيقاً لمبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء.
804	2	2019/02/28	بشأن صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي الخاصة باستكمال صرف مخصصات أرباب الأسر الليبية للسنة الماضية 2018 بمبلغ (500 \$) لكل فرد من أفراد الأسر الليبية، اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2019/03/03.
18/1055	3	2019/04/01	بشأن الضوابط المنظمة لعمليات المراجعة المصرفية الإسلامية للأمر بالشراء للأفراد.
804	4	2019/05/21	بشأن ضرورة التقيد والالتزام بالضوابط المنظمة لاستعمال النقد الأجنبي لأغراض فتح الاعتمادات المستندية والتي تنص (تكون الفاتورة المبدئية صادرة عن الشركة المصدرة أو المصنعة أو أحد وكلائها المعتمدين، وكحد أدنى يجب أن تتضمن كافة البيانات المتعلقة بنوع ووصف ووزن وكمية وسعر السلع أو الخدمات الموردة).
717	5	2019/07/9	بشأن فرض غرامة مالية قدرها (25 دل) خمسة وعشرون ديناراً على كل صك راجع لأسباب غير حقيقية يتحملها المصرف ، ولا يتم تحميلها على الزبون.
804	6	2019/08/05	بشأن صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي الخاصة بالشروع في بيع مخصصات أرباب الأسر الليبية للسنة 2019 بمبلغ (500 \$) لكل فرد من أفراد الأسر الليبية ، اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2019/08/20.
804	7	2019/09/11	بشأن صدور اللائحة التنظيمية لنظام الرمز المصرفي الخاص (CBL KEY)
1/18/1055	8	2019/11/26	بشأن صدور المعيار المصرفي رقم (15) المنظم لعمليات المشاركة المالية.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي
- بالإضافة إلى عدد 202 رسالة دورية صدرت خلال العام 2019

وفيما يخص الإصدار واصل مصرف ليبيا المركزي عمله كما هو معتاد في متابعة تطور العوامل المختلفة التي من شأنها التأثير على العملة في التداول إما بالزيادة أو الهبوط، بغية معالجة العوامل السلبية منها في هذا الشأن، حفاظاً على القوة الشرائية للعملة الليبية واستقرارها، وذلك في حدود اختصاصاتها وفي إطار وظائف المصرف المركزي، طبقاً لما نص عليه قانون المصارف.

حيث قام مصرف ليبيا المركزي عبر إدارة الإصدار بتزويد كافة المصارف وفروعها العاملة في ليبيا بجميع فئات العملة الورقية والمعدنية المختلفة، وفي نفس الوقت استقبلت كميات من المبالغ المودعة من قبل المصارف بغية تحقيق الحد المطلوب من السيولة النقدية وفق تعليمات المصرف المركزي بما في ذلك العملة القديمة غير الصالحة للتداول.

وفيما يلي أهم أعمال التي قامت بها الإدارة خلال فترة التقرير:

- العملة المصدرة إلى أقسام الإصدار:

تم خلال عام 2019 تزويد أقسام الإصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهة احتياجات المصارف التجارية وفروعها موزعة على النحو التالي:

الخزينة الفرعية طرابلس	1,806,125,000 دينار ليبي
قسم إصدار غريان	75,000,000 دينار ليبي
قسم إصدار مصراته وسرت	160,025,000 دينار ليبي
قسم إصدار سبها	162,500,000 دينار ليبي
قسم إصدار الجفرة	75,000,000 دينار ليبي

- العملة الواردة من الخارج:

بلغت المبالغ الواردة من دار الطباعة مبلغ قدره (2,094,000,000 د.ل) خلال فترة التقرير.

- العملة الصادرة والواردة:

بلغ إجمالي المبالغ الصادرة إلى إدارة العمليات المصرفية والمصارف التجارية بما تحتاجه من العملة المحلية لسد احتياجاتهم بمبلغ وقدره (3,131,698,000 د.ل).

استلمت إدارة الإصدار بخزائنها مبالغ من العملة الورقية المستعملة والمبلغاة الواردة من المصارف التجارية وإدارة العمليات المصرفية مبلغ وقدره (390,618,000 د.ل).

- المراجعة والمتابعة:

قام قسم المراجعة والمتابعة خلال الفترة موضوع التقرير بمراجعتة سجلات إدارة الإصدار ومقارنتها بالإحصائيات النصف شهرية والربع سنوية التي تبين حركه الخزائن، ومراجعة محاضر جرد الخزائن الخاصة بالتسليم والاستلام بالخزائن الرئيسية والفرعية.

كما قام القسم بجرد مفاجئ للخزينة الفرعية وكذلك الخزينة الرئيسية وخزينة الذهب التجاري بطرابلس ومقارنتها بسجلات التخزين، والإشراف المباشر والمستمر داخل صالة عد العملة وكذلك الإشراف أيضا على دفعات العملة الصادرة والواردة من وإلى المصارف في شبك الإصدار والإشراف المباشر على الشحنات الصادرة والواردة من وإلى إدارة الإصدار.

أما فيما يخص إدارة الحسابات قام مصرف ليبيا المركزي بالآتي:

أولاً: قسم الحسابات :

تولى القسم إجراء القيود المحاسبية لتغطية حسابات المصارف مقابل فتح الاعتمادات المستندية وإجراء الحوالات وكذلك تغطية بطاقات الفيزا كارد وإجراء القيود المتعلقة بمنحة أرباب الأسر، كما تولى إجراء القيود المحاسبية المتعلقة بالإيرادات النفطية وإعداد المركز المالي للمصرف وحساب الأرباح والخسائر شهرياً.

ثانياً: قسم تسويات المراسلين والفروع :

تولى القسم إجراء التسويات اللازمة لحسابات المراسلين ومتابعة المعلقات.

ثالثاً: قسم الأوراق المالية:

قام القسم بإجراء القيود المحاسبية لشهادات الإيداع وتقديم التقارير والإحصائيات الأسبوعية والشهرية حيالها.

وعلى صعيد المدفوعات والتسويات فإن استراتيجية مصرف ليبيا المركزي تتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسة وهى إدارة وتشغيل وتطوير نظم ووسائل الدفع الرئيسية (ECC، SWIFT)، (RTGS، ACH) وكذلك الإشراف على نظم وخدمات الدفع وأهمها الموزع الوطني والقيام بوضع اللوائح والمعايير لتقنياتها وتنظيمها، وتحفيز سوق المدفوعات الليبي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

- تطوير نظم ووسائل الدفع الرئيسية:

في إطار دعم وتطوير نظم ووسائل الدفع الرئيسية فقد تم خلال العام 2019 تنفيذ عدة مشاريع أهمها:

- تشغيل المقاصة الداخلية بين فروع المصارف On – Us.
- نظام المقاصة ESS للمنظومة المصرفية مع مصرف ليبيا المركزي.
- الإنتهاء من الربط بين نظام SWIFT والمنظومة المصرفية.
- بالإضافة إلى عدة مشاريع قيد التنفيذ بالتعاون مع إدارتي التقنية وأمن المعلومات وهي:
- استكمال البنى التحتية لبوابة العبور الوطنية ومعايير جمعية السويفت العالمية.
- البدء في نقل النظم الأساسية RTGS،ACH،ECC لبيئة العمل الافتراضية.
- الاختبارات النهائية لاستكمال العمل بين نظامي ACH و RTGS والمنظومة المصرفية.
- المراحل النهائية لإطلاق المرحلة الثانية من نظام تقارير السويفت swift scope.

- متابعة نظم وخدمات الدفع الإلكتروني:

تم تعميم اللائحة التنظيمية لنظم الدفع الإلكتروني المعتمدة من قبل المجلس الوطني للمدفوعات، وقد بدأ قسم الإشراف والرقابة على نظم الدفع (Oversite Unit) بإدارة المدفوعات والتسويات بالقيام بدوره الإشرافي والرقابي على شركات الدفع الإلكترونية، كذلك جار العمل مع شركة معاملات لبلورة استراتيجية خاصة باستخدام الموزع الوطني لاستيعاب الأفكار الإبداعية لشركات fintech.

- تحفيز سوق المدفوعات الليبي:

لغرض خلق المنافسة والدفع لتطوير سوق المدفوعات الإلكترونية منح مصرف ليبيا المركزي مجموعة من التراخيص لشركات القطاع الخاص بالخدمات التالية:

- قبول بطاقات الدفع المسبق المحلية لعدد ثلاثة شركات.
- المحافظ الإلكترونية لعدد ثلاثة شركات.
- الدفع الإلكتروني للفواتير لشركة واحدة.

وقد لوحظ من خلال هذه الإجراءات تطور ملحوظ في أعداد البطاقات المستخدمة وانتشار نقاط البيع برقعة جغرافية أكبر وتنامي حجم الاستخدام.

جدول رقم (39): مؤشرات عامة لنظم المدفوعات

2019	2018	نوع الخدمة
4	4	عدد معالجات البطاقات
13	13	عدد المصارف المربوطة مع معالجات البطاقات
16	16	مقدم خدمات البطاقات الإلكترونية الدولية
1	1	منصة الهاتف المحمول
3	3	بوابة العبور الوطنية (swift)
13,214	8,918	عدد نقاط البيع
645,309	490,286	عدد البطاقات المحلية النشطة بالدينار الليبي
1,473,300	1,300,000	عدد البطاقات الإلكترونية الدولية
94,563	91,745	عدد عملاء الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول
1,240	620	عدد التجار على خدمات الدفع الإلكتروني للهاتف المحمول

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أما فيما يخص إدارة الأسواق المالية بالمصرف فقد بلغت اجمالي العوائد المحققة عام 2019 نحو 1,601.5 مليون دولار، حيث شكلت الودائع لدى المصارف الخارجية ما نسبته 53.6% تقريباً من إجمالي عوائد الاستثمار، أي ما قيمته 857.7 مليون دولار، بينما ساهمت عوائد السندات المالية الأجنبية بنسبة 25.8% من إجمالي عوائد الاستثمار، أي حوالي 413.4 مليون دولار، بينما شكلت (أرباح بيع سندات، إيرادات تسليف السندات، حسابات لدى مراسلين، إيرادات ودائع أجنبية محفظة المجنب، والأدوات الأخرى) نسبة 20.6% من إجمالي عوائد الاستثمار.

والجدول التالي يوضح عوائد الاستثمار لعام 2019.

جدول رقم (40): عوائد الاستثمار

النسبة من الإجمالي	القيمة بالدولار الأمريكي	البيان
53.6	857,727,535.8	الودائع لدى المصارف الخارجية
25.8	413,423,434.3	سندات مالية أجنبية
3.8	60,877,341.8	استثمارات رأسمالية خارجية
0.1	965,387.6	أرباح بيع سندات
0.2	2,471,275.2	إيرادات تسليف سندات
3.5	56,701,555.6	حسابات لدى المراسلين
2.0	32,671,607.4	إيرادات ودائع أجنبية محفظة المجنب
0.0	1,490.0	المتاجرة في العملات الأجنبية
10.2	162,677,234.1	أدوات مالية أجنبية
0.9	13,973,961.8	وحدات حقوق السحب الخاصة
100.0	1,601,490,823.3	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفي مجال البحوث والإحصاء والتطوير قامت إدارة البحوث والإحصاء بإعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة. كما قامت بالإشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالإحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن إدارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها، وتتلخص تلك الأعمال خلال فترة التقرير، في الآتي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة ومراجعتها، وإعداد تقارير عنها بشكل شهري.
- إصدار النشرة الاقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2019.
- إصدار كتيب ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2018.
- إعداد الجداول الإحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لأغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الاقتصادية المحلية.
- تزويد صندوق النقد الدولي، بالإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.
- متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والإحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
- استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بإدارة البحوث والإحصاء، فقد عملت الإدارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها خلال العام 2019 مع الناشر مباشرة بالإضافة إلى الاستمرار في استقبال رواد المكتبة في الأيام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وإرشادهم، والحرص على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.

أما على صعيد الشؤون القانونية قام المصرف بممارسة كافة الأعمال القانونية، ذات الصلة بنشاط المصرف وأغراضه، وبما يكفل تطبيق

القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، وما يرتبط به من مسائل. وخلال العام موضوع التقرير يمكن تلخيص عمل الإدارة القانونية في عدو مواضيع منها إبداء الرأي والمشورة القانونية وإعداد المكاتبات ذات صلة بالجوانب القانونية، وإعداد الردود على مراسلات ومكاتبات الجهات الحكومية وغيرها الواردة إلى المصرف والتي تتعلق بمسائل قانونية، بالإضافة إلى متابعة القضايا المرفوعة من المصرف أو عليه، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، وكذلك صياغة الاتفاقيات والعقود التي يكون المصرف طرفاً فيها، وصياغة القرارات والمنشورات التي تصدر عن المصرف، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية بموضوع القرار أو المنشور، وتقديم الدعم القانوني من خلال مشاركة أعضاء الإدارة في اللجان الفنية المشكلة بالمصرف، وإجراء التحقيقات في المخالفات التي ينسب ارتكابها إلى موظفي المصرف.

أما فيما يخص إدارة تقنية المعلومات قام مصرف ليبيا المركزي خلال العام 2019 بعدة أعمال أبرزها الآتي:

- تطوير وتحديث نظام أرباب الأسر FCMS وذلك عبر إنشاء منظومة التسجيل عبر الرسائل القصيرة SMS.
- مشروع تطوير النظام المصرفي FLEXCUBE حيث إن إدارة تقنية المعلومات عبر مهندسها ما تزال تعمل بشكل دؤوب على الانتهاء من كافة الأعمال الموكلة إليهم بالمشروع.
- مشروع تطوير بيئة Microsoft Cloud 365 وترقية الخوادم الرئيسة الخاصة بنظام تشغيل ويندوز.
- تفعيل مشروع مراقبة الشبكة ببرنامج المراقبة Mange Engine بمركز البيانات الرئيسي.
- مشروع الربط الشبكي لتفعيل منظومة التسويات الفورية الجديدة RTGS بمركز البيانات الرئيسي والاحتياطي.

- ترحيل المنظومات التي تعمل على معدات النورتل القديمة على معدات الجونيبر الجديدة (مشروع تطوير معدات الإتصالات بالمركز الاحتياطي).
- استكمال مشروع تطوير البنية التحتية لمنظومة طلبات التغطية.
- استكمال أعمال ربط المصارف التجارية والخاصة على المركز الاحتياطي.
- تركيب منظومة 40 KVA و 60 KVA واستكمال أعمال التأريض بها للمنظومة وربط الأحمال عليها.

● المصارف التجارية

شَهَدَت الميزانية المُجمَّعة للمصارف نهاية عام 2019، تطورات في مجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليلبلغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمَّعة نحو 112,625.3 مليون دينار، مقابل 117,062.4 مليون دينار في نهاية عام 2018، بانخفاض قدره 4,437.1 مليون دينار، أي بمعدل 3.8%.

وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المُجمَّعة للمصارف:

جدول رقم (41) : الميزانية المُجمَّعة للمصارف

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	1,582.1	2,367.4	785.4	49.6
- عملة محلية	1,573.6	2,355.1	781.5	49.7
- عملة أجنبية	8.4	12.3	3.9	46.0
2- حسابات المقاصة	4,671.0	6,304.6	1,633.6	35.0
- المقاصة بين المصارف	2,191.1	3,162.2	971.2	44.3
- المقاصة بين الفروع	2,479.9	3,142.4	662.4	26.7
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	85,349.3	77,424.9	-7,924.4	-9.3
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	77,102.3	69,475.9	-7,626.4	-9.9
- وداائع تحت الطلب	52,385.4	53,629.1	1,243.7	2.4
- شهادات الإيداع	24,716.9	15,846.8	-8,870.1	-35.9
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	1,030.0	1,750.0	720.0	69.9
- وداائع تحت الطلب	1,030.0	1,750.0	720.0	69.9
- وداائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	2,221.5	821.4	-1,400.2	-63.0
- وداائع تحت الطلب	1,762.1	821.4	-940.8	-53.4
- وداائع زمنية	459.4	0.0	-459.4	-100.0
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	4,995.4	5,377.6	382.2	7.7
- وداائع تحت الطلب	4,277.3	3,984.1	-293.2	-6.9
- وداائع زمنية	718.1	1,393.5	675.4	94.1
4- الإستثمارات	1,456.5	1,957.5	501.0	34.4
5- القروض والتسهيلات	16,448.3	16,912.7	464.5	2.8
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,606.4	5,275.4	669.0	14.5
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المراجعة للأفراد)	3,988.6	3,125.5	-863.1	-21.6
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	7,853.3	8,511.8	658.6	8.4
6- الأصول الثابتة	1,608.3	1,786.7	178.5	11.1
7- الأصول الأخرى	5,947.1	5,871.5	-75.5	-1.3
إجمالي الأصول	117,062.4	112,625.3	-4,437.1	-3.8
الحسابات المقابلة	48,160.2	34,091.2	-14,069.0	-29.2
الإجمالي الكلي للأصول	165,222.6	146,716.6	-18,506.1	-11.2

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	94,692.5	88,954.0	-5,738.5	-6.1
- الودائع تحت الطلب	74,578.3	72,447.2	-2,131.1	-2.9
- الودائع الزمنية	1,581.8	2,154.6	572.8	36.2
- الودائع الادخارية	503.4	452.3	-51.1	-10.2
- أوامر الدفع	5,460.3	5,472.4	12.1	0.2
- التأمينات النقدية	11,533.7	8,427.6	-3,106.1	-26.9
2- الاقتراض من المصارف والجهات الأخرى	37.8	35.9	-2.0	-5.2
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	503.4	113.1	-390.3	-77.5
4- حقوق الملكية	6,472.6	6,976.8	504.2	7.8
- رأس المال المدفوع	3,826.3	4,282.9	456.6	11.9
- الاحتياطي القانوني	352.9	527.7	174.7	49.5
- احتياطيات غير مخصصة	32.0	53.1	21.1	65.8
- أرباح العام	1,122.2	867.6	-254.5	-22.7
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	1,139.2	1,245.5	106.4	9.3
5- المخصصات	4,627.6	5,527.2	899.6	19.4
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	11,763.5	11,018.4	-745.2	-6.3
إجمالي الخصوم	117,062.4	112,625.3	-4,437.1	-3.8
الحسابات المقابلة	48,160.2	34,091.2	-14,069.0	-29.2
الإجمالي الكلي للخصوم	165,222.6	146,716.6	-18,506.1	-11.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المُجمّعة للمصارف:

مازالت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيه الإحتياطي الإلزامي المطلوب هي المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 61.7% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2019، في حين ارتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل طفيف في هيكل الموجودات لتسجل نحو 15.0% من الإجمالي مقارنة بـ 14.1% في عام 2018.

جدول رقم (42): هيكل البنود المكونة للأصول

"نسبة مئوية"

البند	2018	2019
الأصول:		
1- نقدية بالخزائن	1.4%	2.1%
2- حسابات المقاصة	4.0%	5.6%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	65.9%	61.7%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.9%	1.6%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1.9%	0.7%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	4.3%	4.8%
7- الاستثمارات	1.2%	1.7%
8- القروض والتسهيلات	14.1%	15.0%
9- الأصول الثابتة	1.4%	1.6%
10- الأصول الأخرى	5.1%	5.2%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المجمعة للمصارف:

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المجمعة للمصارف في عام 2019 فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكّلةً مانسبته 79.0% من إجمالي مصادر أموال المصارف ، مقارنة بنحو 80.9% في عام 2018. فيما شكلت حقوق الملكية نحو 6.2% من إجمالي مصادر أموال المصارف في عام 2019 ، مقابل نسبة 5.5% في عام 2018 ، والجدول التالي يوضح هيكل البنود المكونة للخصوم بالمصارف

جدول رقم (43): هيكل البنود المكونة للخصوم

"نسبة مئوية"

البند	2018	2019
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	80.9%	79.0%
2- الإقتراض من المصرف المركزي	0.0%	0.0%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.4%	0.1%
4- حقوق الملكية	5.5%	6.2%
5- المخصصات	4.0%	4.9%
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	9.2%	9.8%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف

أولاً : جانب الأصول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة :

ارتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 2,419.0 مليون دينار أي بمعدل 38.7%، لتصل إلى 8,672.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، مقابل 6,253.0 مليون دينار في نهاية عام 2018، بسبب ارتفاع بند حسابات المقاصة بمقدار 1,633.6 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقارنة بعام 2018، فيما ارتفع أيضاً رصيد النقدية بخزائن المصارف بمقدار 785.4 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقارنة بعام 2018 ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (44) النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة

" مليون دينار "

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
النقدية بالخزائن :	1,582.1	2,367.4	785.4	49.6
عملة محلية	1,573.6	2,355.1	781.5	49.7
عملة أجنبية	8.4	12.3	3.9	46.0
إجمالي حسابات المقاصة	4,671.0	6,304.6	1,633.6	35.0
المقاصة بين المصارف	2,191.1	3,162.2	971.2	44.3
المقاصة بين الفروع	2,479.9	3,142.4	662.4	26.7
الإجمالي	6,253.0	8,672.0	2,419.0	38.7

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

ب-الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد أرصدة وودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى لدى المصارف الخارجية نحو 77,424.9 مليون دينار في نهاية عام 2019، مقابل 85,349.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، منخفضة بقيمة 7,924.4 مليون دينار، نتيجة لانخفاض رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي بنحو 8,870.1 مليون دينار، وكذلك انخفاض الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (45): الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	59,454.9	60,184.6	729.7	1.2
المصرف المركزي	52,385.4	53,629.1	1,243.7	2.4
المصارف المحلية	1,030.0	1,750.0	720.0	69.9
المصرف الليبي الخارجي	1,762.1	821.4	-940.8	-53.4
لدى المراسلين بالخارج	4,277.3	3,984.1	-293.2	-6.9
ودائع زمنية :	25,894.4	17,240.3	-8,654.1	-33.4
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	24,716.9	15,846.8	-8,870.1	-35.9
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	459.4	0.0	-459.4	-
لدى المراسلين بالخارج	718.1	1,393.5	675.4	94.1
الإجمالي	85,349.3	77,424.9	-7,924.4	-9.3

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2- الاستثمارات :

سجل إجمالي رصيد الاستثمارات نهاية عام 2019 نحو 1,957.5 مليون دينار، مقابل 1,456.5 مليون دينار في نهاية عام 2018، مرتفعاً بمقدار 501.0 مليون دينار هذا الارتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة، وكذلك سندات وأذونات الخزنة ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (46) الاستثمارات

"مليون دينار"

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزنة	500.0	700.0	200.0	40.0
استثمارات في الشركات العامة	562.4	562.4	0.0	0.0
استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	341.3	640.2	299.0	87.6
استثمارات أخرى	52.8	54.9	2.0	3.8
الإجمالي	1,456.5	1,957.5	501.0	34.4

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

ارتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 16,448.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 إلى 16,912.7 مليون دينار في نهاية عام 2019، أي بمعدل نمو 2.8%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 19.0%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 15.0%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2019 ما قيمته 10,855.8 مليون دينار، وما نسبته 64.2% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 35.8% والتي بلغت قيمتها نحو 6,057.0 مليون دينار. وتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الارتفاع في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بندي سلفيات والسحب على المكشوف وكذلك في القروض الأخرى .

جدول رقم (47):رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,606.4	5,275.4	669.0	14.5
قروض المراجعة للأفراد *	3,988.6	3,125.5	-863.1	-21.6
القروض الأخرى	7,853.3	8,511.8	658.6	8.4
إجمالي القروض والتسهيلات	16,448.3	16,912.7	464.5	2.8
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,126.4	3,503.6	377.2	12.1
صافي القروض والتسهيلات	13,321.9	13,409.1	87.2	0.7

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

* يشمل رصيد السلف الاجتماعية

جدول رقم (48) توزيع القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,100.8	6,057.0	956.2	18.7
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	11,347.5	10,855.8	-491.8	-4.3
الإجمالي	16,448.3	16,912.7	464.5	2.8

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصرف:

انخفضت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف بشكل ملحوظ بمقدار 4,703.5 مليون دينار من 93,657.5 مليون دينار في نهاية عام 2018، إلى 88,954.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، أي بمعدل انخفاض بلغ 5.0%، بسبب الانخفاض في الودائع تحت الطلب وكذلك انخفاض التأمينات النقدية .

وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 87.6% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 11.9% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.5% فقط من إجمالي الودائع.

جدول رقم (49): ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	74,578.3	72,447.2	-2,131.1	-2.9
الودائع الزمنية	1,581.8	2,154.6	572.8	36.2
الودائع الادخارية	503.4	452.3	-51.1	-10.2
أوامر الدفع	5,460.3	5,472.4	12.1	0.2
التأمينات النقدية	11,533.7	8,427.6	-3,106.1	-26.9
الإجمالي	93,657.5	88,954.0	-4,703.5	-5.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع :** انخفضت الودائع تحت الطلب بشكل ملحوظ في نهاية عام 2019 بمقدار 2,131.1 مليون دينار لتسجل 72,447.2 مليون دينار مقارنة بـ 74,578.3 مليون دينار في عام 2018 ، في حين ارتفع بند أوامر الدفع بمقدار 12.1 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في العام 2018.
- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية :** ارتفع بند الودائع الزمنية في نهاية عام 2019 بمقدار 572.8 مليون دينار لتسجل 2,154.6 مليون دينار مقابل 1,581.8 مليون دينار في عام 2018. في حين انخفضت التأمينات النقدية بشكل كبير وبمقدار 3,106.1 مليون دينار، لتسجل 8,427.6 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقابل 11,533.7 مليون دينار في عام 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هي مقابل الاعتمادات المستندية .

- **الودائع الادخارية :** انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2019 بمقدار 51.1 مليون دينار لتسجل 452.3 مليون دينار مقابل 503.4 مليون دينار في نهاية عام 2018. وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة): فقد ارتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2019 بمقدار 2,595.1 مليون دينار لتصل إلى 42,343.0 مليون دينار، منها 11,694.6 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 39,747.9 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2018.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد انخفضت بشكل كبير في نهاية عام 2019 بمقدار 7,298.6 مليون دينار وبنسبة 13.5% لتسجل نحو 46,611.0 مليون دينار مقارنة بنحو 53,909.7 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2018 .

جدول رقم (50): توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة)

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	39,747.9	42,343.0	2,595.1	6.5
- ودائع حكومية	10,000.8	11,694.6	1,693.7	16.9
- ودائع القطاع العام	29,747.0	30,648.5	901.4	3.0
ودائع القطاع الخاص	53,909.7	46,611.0	-7,298.6	-13.5
- الأفراد	33,717.5	27,402.6	-6,314.9	-18.7
- الشركات والمؤسسات	20,192.2	19,208.4	-983.7	-4.9
الإجمالي	93,657.5	88,954.0	-4,703.5	-5.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 113.1 مليون دينار في نهاية عام 2019، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2018 ، وهذه الحسابات المكشوفة لدى

المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة .

جدول رقم (51) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

" مليون دينار "

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	503.4	113.1	-390.3	-77.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- حقوق الملكية :

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 6,472.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، ليصل إلى 6,976.8 مليون دينار في نهاية عام 2019، نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الاحتياطات القانونية وغير المخصصة ، فيما سجلت أرباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2019 انخفاضاً بمعدل 22.7% لتسجل إلى 867.6 مليون دينار، مقارنة بما كانت عليه خلال عام 2018 والبالغة نحو 1,122.2 مليون دينار .

جدول رقم (52): حسابات رأس المال

" مليون دينار "

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	3,826.3	4,282.9	456.6	11.9
الاحتياطي القانوني	352.9	527.7	174.7	49.5
احتياطات غير مخصصة	32.0	53.1	21.1	65.8
أرباح العام	1,122.2	867.6	-254.5	-22.7
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,139.2	1,245.5	106.4	9.3
الإجمالي	6,472.6	6,976.8	504.2	7.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعاً بمقدار 899.6 مليون دينار في نهاية عام 2019 ليصل إلى 5,527.2 مليون دينار، مقابل 4,627.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، وتركزت الزيادة في بندي المخصصات العامة و مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (53):المخصصات

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,126.4	3,503.6	377.2	12.1
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	745.8	795.3	49.5	6.6
مخصصات عامة	752.6	1,225.5	472.9	62.8
مخصص تقييم أسعار الصرف	2.8	762.	0.0	-1.5
الإجمالي	4,627.6	5,527.2	899.6	19.4

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2019، إلى انخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 138.3 مليون دولار ليصل إلى 17,853.4 مليون دولار، مقابل 17,715.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، أي بمعدل 0.8%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية:

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

ارتفع رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مجمله بمعدل 0.7% وبمبلغ 88.6 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 13,218.7 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 13,130.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، و الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (54): نقدية وأرصدة لدى الغير

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
نقدية بالخبزينة	5.6	3.9	-30.4
أرصدة لدى المصارف:			
- حسابات جارية - مصرف ليبيا	856.0	563.6	-34.2
- حسابات جارية لدى المصارف	2,620.9	3,455.7	-31.9
- ودائع لأجل لدى المصارف	9,432.5	8,981.2	-4.8
- شهادات الإيداع	215.1	214.3	-0.4
المجموع	13,130.1	13,218.7	0.7

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 270.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل مبلغ 234.9 مليون دولار في نهاية عام 2018.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ رصيد هذا البند 1,463.3 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 1,708.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 مسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغت نسبته 21.0% وبمقدار 307.4 مليون دولار. وفيما يلي جدول يبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (55): التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	810.7	512.0	-36.8
قروض محلية	100.2	98.5	-1.7
قروض دولية	438.1	425.3	-2.9
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	346.1	354.4	2.4
قروض وسلف للموظفين	13.0	12.9	-0.8
إجمالي القروض والتسهيلات	1,708.2	1,403.1	-17.9
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	246.6	248.9	0.9
صافي القروض والتسهيلات	1,461.6	1,154.2	-21.0

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 582.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 758.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 بانخفاض قدره 175.3 مليون دولار، حيث تركز معظم الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 222.6 مليون دولار في نهاية عام 2019 . والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (56): استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	381.6	360.3	-5.6
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	376.6	222.6	-40.9
الإجمالي	758.2	582.9	-23.1

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

الاستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2019 التطورات التالية:

- رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2018.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 134.1 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقابل 134.5 مليون دولار في نهاية عام 2018 أي بانخفاض قدره 0.4 مليون دولار.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 2,311.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 2,339.8 مليون دولار، بانخفاض مقداره نحو 28.7 مليون دولار.

5- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 559.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 189.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، أي بارتفاع وقدره 369.9 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (57): أرصدة مدينة وأصول أخرى

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.19	0.25	31.6
إيرادات فوائد مستحقة	48.8	42.3	-13.3
أرصدة مدينة متنوعة	139.4	516.0	270.2
أصول ثابتة بالطريق	0.83	0.52	-37.3
الإجمالي	189.1	559.1	195.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

6- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2019 بعد خصم المخصصات 10.2 مليون دولار مقابل 9.9 مليون دولار في نهاية عام 2018.

ثانياً : الخصوم

1-ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد وداائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 5,088.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 5,366.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، أي بانخفاض قدره 278.4 مليون دولار أي بنسبة 5.2%، نتيجة لانخفاض وداائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (58): وداائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	4,875.7	4,595.1	-5.8
- حسابات جارية	588.7	479.0	-18.6
- وداائع لأجل	4,287.0	4,116.1	-4.0
أرصدة للمصارف الأخرى	490.8	493.0	0.4
- حسابات جارية	485.3	482.1	-0.7
- وداائع لأجل	5.5	10.9	98.2
الإجمالي	5,366.5	5,088.1	-5.2

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2-ودائع العملاء: ارتفع رصيد هذا البند بمقدار 222.6 مليون دولار، وبنسبة 3.1% ليصل

رصيده إلى 7,432.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 7,210.4 مليون دولار في نهاية عام 2018، حيث تركّز هذا الارتفاع في بند وداائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (59): أرصدة وداائع العملاء

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	5,289.8	5,906.8	11.7
ودائع لأجل	1,813.4	1,417.9	-21.8
ودائع مجمدة	106.9	107.3	0.4
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.2	1.0	400.0
الإجمالي	7,210.4	7,432.9	3.1

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

3-التأمينات النقدية: انخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 134.6 مليون دولار

ليصل إلى 519.3 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 653.9 مليون دولار في نهاية عام 2018. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (60): التأمينات النقدية

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير %
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	301.7	250.4	-17.0
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	352.2	268.9	-23.7
الإجمالي	653.9	519.3	-20.6

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى: بلغ رصيد هذا البند 207.6 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقابل 190.2 مليون دولار في نهاية عام 2018، مسجلاً بذلك ارتفاعاً وقدره 17.4 مليون دولار وما نسبته 9.1%.

جدول رقم (61): أرصدة دائنة والتزامات أخرى

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير %
مصاريف وفوائد مستحقة	14.7	17.1	16.3
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	175.5	190.5	8.5
الإجمالي	190.2	207.6	9.1

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 157.8 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقابل 165.3 مليون دولار في نهاية عام 2018.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- رأس المال المكتتب فيه والمدفوع: حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي، مقسماً إلى (30,000,000) سهم اسمي، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- الاحتياطيات: سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 353.7 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 140.0 مليون دولار و 320.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2019.
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2019 أرباحاً قدرها 66.8 مليون مقابل 7.9 مليون دولار خلال عام 2018.

الالتزامات العرضية والارتباطات الرأس مالية: بلغ رصيد هذا البند 3,608.2 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 4,168.5 مليون دولار في نهاية عام 2018.

الجدول رقم (62): المركز المالي للمصرف

"مليون دولار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	13,130.1	13,218.7	88.6	0.7
محافظ استثمارية	217.1	253.1	36.0	16.6
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,461.6	1,154.2	-307.4	-21.0
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	758.2	582.9	-175.3	-23.1
استثمارات محتفظ بها للإستحقاق	40.2	30.2	-10.0	-24.9
استثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	0.0
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,039.5	2,034.6	-4.9	-0.2
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	169.3	403.5	234.2	138.3
أصول ثابتة (بالصافي)	9.9	10.2	0.3	3.0
مجموع الأصول	17,853.4	17,715.1	-138.3	-0.8
الالتزامات				
ودائع المصارف	5,366.5	5,088.1	-278.4	-5.2
ودائع الزبائن	7,210.4	7,432.9	222.5	3.1
قروض محافظ استثمارية مدارة من قبل الغير	22.3	21.5	-0.8	-3.6
التأمينات النقدية	653.9	519.3	-134.6	-20.6
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	190.2	207.6	17.4	9.1
مخصصات أخرى	165.3	157.8	-7.5	-4.5
الضرائب	23.8	-	-	-
مجموع الالتزامات	13,632.4	13,427.2	-205.2	-1.5
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الاحتياطي القانوني	353.7	353.7	-	-
احتياطي الطوارئ	140.0	140.0	-	-
الاحتياطي العام	320.8	320.8	-	-
أرباح مرحلة	0.5	0.5	-	-
أرباح محتجزة	398.2	406.1	7.9	2.0
مجموع حقوق المساهمين	4,213.1	4,221.1	8.0	0.2
أرباح العام	7.9	66.8	58.9	745.6
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	4,221.1	4,287.9	66.8	1.6
مجموع الخصوم	17,853.4	17,715.1	-138.3	-0.8
التزامات عرضية وارتباطات	4,168.5	3,608.2	-560.3	-13.4

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

إنتهى التقرير ،،،

